

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال  
الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة  
(1990-2017)

إشراف الدكتور:

- حمه عمير

إعداد الطلبة:

- فريال ناجي

- عاطف بن مدخن

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طه بن الحبيب	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
حمه عمير	أستاذ محاضر - ب-	مشرفا ومقرا
نبيل شنن	أستاذ محاضر - أ-	عضوا مناقشا

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال  
الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة  
(1990-2017)

إشراف الدكتور:

- حمه عمير

إعداد الطلبة:

- فريال ناجي

- عاطف بن مدخن

جامعة العربي التبسي - تبسة  
Université Larbi Tébessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طه بن الحبيب	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
حمه عمير	أستاذ محاضر - ب-	مشرفا ومقرا
نبيل شنن	أستاذ محاضر - أ-	عضوا مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شكر وعرفان

الحمد لله العظيم الخليل الذي القيوم ذو الجلال والإكرام كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه له  
المنح والمفضل والثناء والحسن والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبى الهدى والرحمة سيدنا  
وحبيبنا وقدوتنا محمد صلوات الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن ولاة أجمعين إلى يوم الدين.  
إن الحروف لتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.  
إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نشكركم في مثل هذه  
اللحظات بتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا يفتق لنا في نهايت  
المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعتنا برفاق أناروا لنا دربنا.  
فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه المذكرة: جزيل الشكر والعرفان لله  
الأستاذ المؤطر: "حميد عمير" على الجهود المبذولة ونصائح الفصحى وعلى تعاون الناصر من أجل إتمام  
هذه المذكرة.  
كل التقدير والاحترام للجنة المناقشة: الذين بتصويباتهم واقتراحاتهم ستم عملنا.  
الشكر والعرفان لله كل من أشعل شمع في دروب العلمى الله: كل أساتذة كلية العلوم والاقتصاد  
والعلوم التجارى وعلوم التسيير وخصيص الأستاذ طه بلحبيب على تعاونها الخاص معنا.  
والله كل عمال جامعة الربيع التيسرى - تيسر -  
وفي الأخير نتوجه بالشكر لله كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل وتأييد هذه  
الأمانج الخليل.

# فهرس المحتويات



فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	قائمة الملاحق
	ملخص
أ-د	المقدمة
الفصل الأول: التحليل النظري لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار
06	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
06	الفرع الأول: تعريف الاستثمار
06	الفرع الثاني: أهداف الاستثمار ودوافعه
08	الفرع الثالث: مكونات الاستثمار
08	المطلب الثاني: محددات الاستثمار
09	الفرع الأول: سعر الفائدة
09	الفرع الثاني: التقدم العلمي والتكنولوجي
09	الفرع الثالث: درجة المخاطرة
09	الفرع الرابع: الكفاية الحدية لرأس المال
10	المطلب الثالث: طبيعة الاستثمارات
11	الفرع الأول: تصنيف الاستثمار وفقا للغرض من القيام به
11	الفرع الثاني: تصنيف الاستثمار وفقا لعلاقته بالدخل
11	الفرع الثالث: تصنيف الاستثمار وفقا للهدف من القيام به
13	الفرع الرابع: تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في المشروع الاستثماري
15	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
15	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
15	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
17	الفرع الثاني: قياس النمو
16	الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي
17	الفرع الرابع: أهمية النمو الاقتصادي
18	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي
22	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
22	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

23	الفرع الثاني: نظرية ماكس في النمو
23	الفرع الثالث: نظرية شومبيتر
24	الفرع الرابع: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي
25	الفرع الخامس: نظرية روسو (مراحل النمو الاقتصادي)
26	الفرع السادس: نظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن
27	المبحث الثالث: أدبيات الدراسة التطبيقية
31	المطلب الأول: الدراسات السابقة
31	الفرع الأول: الدراسات المحلية
32	الفرع الثاني: الدراسات العربية
34	الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية
35	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
35	الفرع الأول: مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية
36	الفرع الثاني: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية
37	الفرع الثالث: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية
39	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التحليل القياسي لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي في الجزائر	
41	تمهيد
42	المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة وتحليلها
42	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
42	المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للمتغيرات المدروسة
49	المطلب الثالث: أدوات الدراسة
49	الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية
50	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك
51	الفرع الثالث: اختبار السببية
55	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
55	المطلب الأول: عرض النتائج
55	الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية
55	الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية
55	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
63	خلاصة الفصل الثاني
65	خاتمة
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

## فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
35	مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية	01
36	مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية	02
37	مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية	03
44	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (1990-2017)	04
44	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001، 2004)	05
47	تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجها (1996-2000)	06
48	تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجها (2005-2000)	07
56	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)	08
57	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)	09
57	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (النموذج الثالث)	10
58	درجة التأخير للنموذج	11
60	تحليل التباين لنموذج أشعة الانحدار الذاتي	12
61	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج	13
61	اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	14
61	اختبار التوزيع الطبيعي	15
62	الجذور المقلوبة للنموذج	16
64	اختبار السببية	17



## فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
11	حالة الاستثمار التلقائي	01
12	دالة الاستثمار المحفوظ	02
13	دالة الاستثمار الكلي	03
29	المعادلة الأساسية لنموذج سولو	04
30	شكل دالة نقاط التقاطع	05
43	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (1990-2017)	06
46	تطور النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017)	07
56	الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية	08
59	دوال الاستجابة لنموذج أشعة الانحدار الذاتي	09
62	الجزور المقلوبة للنموذج	10

قائمة الملاحق:

البيان	الرقم
تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للفترة (1990-2017)	01
تطور النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017)	02
الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية	03
درجة التأخير للنموذج	04
دوال الاستجابة لنموذج أشعة الانحدار الذاتي	05
تحليل التباين لنموذج أشعة الانحدار الذاتي	06
اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج	07
اختبار عدم ثبات التباين للنموذج	08
اختبار التوزيع الطبيعي	09
الجذور المقلوبة للنموذج	10
الجذور المقلوبة للنموذج	11
اختبار السببية	12

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (ABFF) والاستثمار والنمو الاقتصادي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانبين، حيث تطرقنا في الجانب الأول إلى التحليل النظري لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي من خلال عرض مفاهيم أساسية تتعلق بالاستثمار والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة حول هذه الدراسة، بينما خصصنا الجانب الثاني إلى الدراسة التطبيقية، وذلك بالاعتماد على التحليل الوصفي والطرق الكمية، كما اعتمدنا على أهم الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج الانحدار الذاتي (VAR) وقد تم التطرق في هذا الصدد إلى اختبار ديكلي فولر بشقيه البسيط والمطور للكشف عن استقراره السلاسل الزمنية، والذي بينت نتائجه أن السلسلتين ليستا مستقرتين من نفس الدرجة، حيث أن السلسلة الأولى النمو الاقتصادي تستقر عند الفرق الأول، بينما السلسلة الثانية تستقر عند الفرق الثاني، كما تم التطرق أيضا إلى اختبار غرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، والذي بين وجود علاقة عكسية بين هاذين المتغيرين فمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت تسبب في النمو الاقتصادي بينما تأكد أن النمو الاقتصادي لا يسبب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

الكلمات المفتاحية: إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النمو الاقتصادي، إجمالي الناتج المحلي نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

## ABSTRACT:

*The objective of this study is to find the relationship between gross fixed capital formation (ABFF) and economic growth in Algeria (1990-2017). To achieve this goal, we divided this study into two aspects. Capital of fixed economic growth through the presentation of basic concepts related to investment and economic growth, in addition to the presentation of some previous studies on this study, while we devoted the second side to the applied study, depending on the descriptive analysis and quantitative methods, and we relied on the most important (VAR). In this regard, the simple and developed Dicky Fuller test was used to detect the stability of time series. The results showed that the two series are not stable of the same class. The first series, the second series is settled at the second difference, and the Granger's causality test is used to determine the direction of the causal relationship between the two variables. The inverse relationship between these variables is the variable of the gross fixed capital formation B in economic growth while ensuring that economic growth does not cause gross fixed capital formation.*

**Keywords:** Gross Fixed Capital Formation, Economic Growth, Gross Domestic Product Self-Regression Models (VAR).

# الهدية



## المقدمة

النظرية الاقتصادية هي عبارة عن دراسة وتحليل كيفية عمل النشاطات الاقتصادية ودراسة العلاقة التي تربط هذه الظواهر والمتغيرات الاقتصادية أو تنقسم هذه النظرية إلى قسمين: نظرية اقتصادية كلية ونظرية اقتصادية جزئية.

فتتناول هذه الأخيرة دراسة وتحليل السلوك الاقتصادي على المستوى الجزئي، أما النظرية الكلية فهي تتناول المتغيرات والسياسات الاقتصادية ليس على مستوى الوحدات الاقتصادية الفردية وحسب بل على المستوى الاقتصاد الكلي في مجموعة، ويعتبر الاستثمار يعتبر أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأبرزها، إذ يعد من المواضيع الهامة التي لها مكانا رئيسيا في مختلف بلدان العالم كونه يمثل الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الناتج الداخلي، وتوفير موارد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أعطت أهمية معتبرة للاستثمارات من خلال القيام بجملة من الإصلاحات سعيا منها لتحقيق النمو الاقتصادي خاصة وأن الجزائر تعد من أكثر الدول النامية ريعية باعتبار أن الإيرادات النفطية تأخذ حصة معتبرة من الناتج الوطني الإجمالي.

كما أن النمو الاقتصادي أحد أهم السياسات الاقتصادية حيث يحتل مكانة هامة في ترتيب أولويات لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها حكومات الدول، وهو من مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهو يرتبط بالعديد من العوامل الجوهرية كحجم الاستثمارات وهيكله وتكوين راس المال وقد حظي بالاهتمام الكبير من طرف الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والنماذج، ابتداء من (ادم سميث، ماشكلوا لتوس، مرورا بـ رامسي، هارود دوار، وصولا إلى لوكس). كل هؤلاء شكلوا تطور أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي عبر الزمن من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

أن تحليل العلاقة بين حجم تكوين راس المال وهيكله النمو الاقتصادي تعد واحدة من أهم معايير وضع السياسات الاستثمارية التي تشكل مناخ الاستثمار ويمكن من خلالها معرفة توجهات الاقتصاد ومسيرته التنموية وتشخيص القطاعات الرئيسية المحركة للنمو، حتى يتسنى لمتخذي القرارات الاقتصادية إعادة توجيه الاستثمارات وفقا للأهداف الموضوعية للاستراتيجيات المستقبلية.

## 1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية العلاقة التي تربط الاستثمار بالنمو الاقتصادي بالنسبة لعدد من الفعاليات الاقتصادية، وجاءت هذه الدراسة لتبحث في طبيعة العلاقة بين المالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2017) متبلورة في التساؤل الرئيسي التالي:

- هل هناك علاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017)؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا يقصد بإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت؟
- ✓ ماهي علاقته بالنمو الاقتصادي؟
- ✓ بافتراض وجود علاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر هل بإمكاننا إثبات هذه العلاقة وقياسها بطريقة كمية؟

## 2. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت تأثير على النمو الاقتصادي وذلك من خلال وضع الدولة لمعايير استثمارية تشكل مناخ للاستثمار.
- الاستثمار هو بمثابة توظيف وتخصيص رؤوس الأموال في مشاريع استثمارية.
- لإثبات العلاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت نقوم باستخدام طرق قياسية وكمية معينة.

## 3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المواقع الذي يحتله الاستثمار والدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية، وخاصة من خلال تحريك عجلة النمو الاقتصادي والنهوض باقتصاديات الدول النامية والتي من بينها الجزائر

## 4. أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول هدف رئيسي يتمثل في محاولة معرفة العلاقة التي تربط المالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي إضافة إلى بعض الأهداف الأخرى نذكر منها:

- فهم واستيعاب أهم الأسس النظرية المتعلقة بإجمالي التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي.
- توضيح العلاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.
- اختبار وجود علاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- معرفة طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر.

#### 5. أسباب اختيار الدراسة:

- إن السبب الجوهري لاختيار هذا الموضوع يعود إلى أهميته وأسباب أخرى، تتمثل فيما يلي:
- أهمية السياسات الاقتصادية والمخططات والمشاريع الاستثمارية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي؛
  - توفر المعطيات حول موضع الدراسة من خلال منشورات البنك الدولي للإحصاء
  - توفر البرمجيات المتخصصة في التحليل لمعالجة الدراسة مثل برنامج (EVIEWS) مع القدرة على التحكم في أساليب المعالجة الآلية للبيانات وتحليلها من خلال هذه البرامج؛
  - ميولي الشخصي بالموضوع ورغبتي في التعمق في مثل هذا النوع من المواضيع.

#### 6. حدود الدراسة:

##### الحدود الزمانية:

- شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2017 سواء في الدراسة التحليلية أو القياسية.

##### الحدود المكانية:

- بتطبيق الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

#### 7. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، واختبار لفرضيات المعتمدة اعتمدنا على الجانب الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الإحصائية لتحليل تطور كل من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر كما استخدمنا منهج القياس الاقتصادي لمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين باستخدام الأساليب القياسية والإحصائية لأجراء الدراسة التطبيقية.

كما تم الاعتماد على دراسة الحالة الخاصة بالاقتصاد الجزائري، وذلك بالاستعانة ببيانات إحصائية من مصادر وطنية ودولية مختلفة، عن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2017)، باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، والاستعانة ببرمجية (Eviews 10).

#### 8. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين متسلسلين أحدهما نظري والأخر تطبيقي، حسب مقتضيات معالجة الإشكالية المطروحة، وذلك على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول التحليل النظري لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية للاستثمار، أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، كما تناولنا في المبحث الثالث دراسات سابقة حول موضوع الدراسة.

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي، حيث تناولنا في المبحث الأول متغيرات وأدوات الدراسة كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.



الفصل الأول: التحليل النظري لعلاقة إجمالي  
التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي



**تمهيد:**

أصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية والمالية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، ومن خلال الجهود والأهمية التي يوليها متخذي القرار الاقتصادي للاستثمار، نستطيع القول بأنه يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي باعتباره من أهم عوامل النهوض بالاقتصاد في المؤسسات الاقتصادية، كما تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الاستثمار في النمو، باعتباره من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي، إذ يعتبر العامل الأساسي والمعتمد رسمياً في قياس رقي وتقدم المجتمعات، لذلك أولى الاقتصاديون اهتماماً بهذا الموضوع وأقاموا العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار والنمو، ولهذا تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار؛

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

كثيرا ما يتردد مصطلح الاستثمار على الأسن، ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والإدارة المالية، وأيا كان المجال الذي يستخدم فيه، فإنه لا يخرج عن كونه بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو بالإضافة إلى رأس المال حيث يعطي صورة واضحة للاستثمار وأبعاده، وسنحاول في هذا المبحث إعطاء مفاهيم عامة حول الاستثمار.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

سنحاول التعرض في هذا العنوان إلى مفهوم الاستثمار وأهدافه.

### الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لقد ظهرت تعاريف متعددة للاستثمار، نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها لعملية الاستثمار:<sup>1</sup>

يقصد بالاستثمار في الاقتصاد اكتساب موجودات مالية على مستوى التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

الاستثمار هو مبلغ مالي يستثمر بشيء ما وخصوصا في الأعمال التجارية التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة.<sup>2</sup>

يعرف الاستثمار بأنه ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى السلع الرأسمالية التي اهتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك.<sup>3</sup>

ومن خلال هذه التعاريف يقصد بالاستثمار توظيف وتخصيص رؤوس الأموال في مشاريع استثمارية سواء كانت توسعية أو مشاريع جديدة الهدف منها الحصول على مداخيل جديدة.

### الفرع الثاني: أهداف الاستثمار ودوافعه:

#### أ. الأهداف:

- من أول الأهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها الحصول على المواد الخام من الدول

المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعاتها؛<sup>4</sup>

- الاستفادة من القوانين المشجعة على الاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها

الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية لها؛

<sup>1</sup> قاسم نايف علوان: إدارة الاستثمار بين النظرية والمفهوم والتطبيق، ط2، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2002، ص 31.

<sup>2</sup> تعريف الاستثمار: <http://mawdoo3.com> بتاريخ 24-04-2019، الساعة 20:25

<sup>3</sup> سلمان مصطفى وحسام داود: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 115.

<sup>4</sup> حسني علي خريوش وآخرون: الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1999، ص 184.

- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها، حيث أن أجرة اليد العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة، وبالتالي عامل مشجع أيضا وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه؛

- ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة لتحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير عملياتها داخل موطنها؛

- سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض أسعارها وأنواع الخدمة وذلك بسبب امتلاكها التكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛

- تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر، إذ أنه مل ما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

وهذه مجموعة من الأهداف التي يسعى المستثمرين لتحقيقها من خلال قيامها بالاستثمار خارج موطنهم الأصلي.

#### ب. دوافع البلد المضيف للاستثمار:

أما الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفق الإدارة الحديثة التي تتميز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال وهذا أحد الأهداف الرئيسية في قانون الاستثمار الليبي رقم 05 لسنة 1997 بشأن تشجيع رأس المال الأجنبي؛

- محاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها؛

- بالاستثمار تحاول الدول المضيفة من رفع نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات فيها خاصة عند القيام المشاريع المهنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجات أغلب المشروعات داخل الوطن؛

<sup>1</sup> حسني علي خريوش وآخرون: مرجع سابق، ص 185.

- التقليل من الواردة وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلى لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا؛
- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة؛
- وأخيرا محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجى أيس تطوير حركة التجارة بها.
- إن أهداف المستثمر التى يبغي إلى تحقيقها الحصول على المواد الأولية والإعفاءات الضرورية من خلال تفعيل النصوص القانونية فى قوانين الاستثمار كحمايته القانونية والمحافظة على رأس ماله وكذلك البلد المضيف الذى يسعى إلى تحقيق التقدم الصناعى والرقي بالمجتمع.

### الفرع الثالث: مكونات الاستثمار

يتكون الاستثمار من:<sup>1</sup>

- الاستثمارات المنتجة: وهى وسائل التجهيز التى تشكل وسائل العمل للمشاريع، وتدخل فى ذلك تغيرات المخزون من السلع التامة الصنع أو موجودة قيد الصنع؛
- الاستثمار فى المساكن؛
- الاستثمار فى المباني الإدارية (بما فيها الصيانة الكبرى)؛
- وتحتوي من جهة أخرى على الاستثمارات غير المنتجة وتتمثل فى الاستثمارات الجماعية، المدارس، المستشفيات، الطرق...إلخ
- إلا أن الاستثمار الذى يعنينا فى دراستنا لا يكون خاما، أى لا يحتوى على مخزون السلع التامة الصنع أو الموجودة لا قيد التصنيع، وهو إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت.

<sup>1</sup> محمد الشريف إيمان: محاضرات فى النظرية الاقتصادية الكمية، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 173

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار

نوجز بعض محض محددات الاستثمار فيما يلي:<sup>1</sup>

### الفرع الأول: سعر الفائدة

المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار.

والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العائد المتوقع من استثمار حجم معين من الاستثمار.

فالعلاقة الإنتاجية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة.

أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخل المتوقعة من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.

### الفرع الثاني: التقدم العلمي والتكنولوجي

التقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة إنتاجية عالية، ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة وذلك في ظل المنافسة في السوق.

### الفرع الثالث: درجة المخاطرة

المخاطرة مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية إلي سيتم الحصول عليه مستقبلاً.<sup>2</sup>

هي درجة الاختلافات في التدفقات النقدية للاقتراح الاستثماري في التدفق النقدي المقدر أو المتوقع.

إذن فالعلاقة بينت درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث انه كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار، والعكس صحيح إذ كلما انخفضت درجة

<sup>1</sup> Djuatie E : **management des projets technique d'évaluation- analyse, chis et planification**, harmattan immoral, paris, France, 2004, p18.

<sup>2</sup> منير إبراهيم الهندي: الإدارة المالية-مداخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط4، 1999، ص 440.

المخاطرة ارتفعت معها كمية الاستثمار، ولكن من جهة ثانية فغن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية وعليه فالتقليل من درجة المخاطرة لابد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية، لأن درجة المخاطرة ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، فتوفر هذا الاستقرار يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة، الأمر الذي يشجع على الاستثمار.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: الكفاية الحدية لرأس المال

يقصد بها الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد المتوقع الحصول عليه من توظيف حجم معين من الأموال في مجال استثماري معين. فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأن ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخل وبالتالي التشجيع على الاستثمار. أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخل المتوقعة من ذلك الاستثمار، ومنه انخفاض الأموال المستثمرة فيه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مهري عبد المالك: دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2013/2012، ص 07.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 06.

## المطلب الثالث: طبيعة الاستثمارات

يمكن تصنيف الاستثمار لأكثر من معيار، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تصنيفات الاستثمار وفقا لطبيعتها إلى:

## الفرع الأول: تصنيف الاستثمار وفقا للغرض من القيام به

ينقسم الاستثمار وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين نبينهم في الآتي:<sup>1</sup>

## أ. الاستثمار الإحلالي:

وهو يتمثل في حجم الاستثمار الذي يتم من خلال إحلال الأصول الإنتاجية المستهلكة بأخرى جديدة بغرض المحافظة على رصيد رأس المال المجتمع.

## ب. الاستثمار الصافي:

يقصد به حجم الاستثمار اللازم لزيادة رأس المال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين رأس المال الكلي والاستثمار الإحلالي، وقد يكون الاستثمار الصافي موجب أو صفر أو سالب، وبمجرد الوصول إلى رأس المال المرغوب فيه يتوقف الاستثمار الصافي، ويقضي الاستثمار الكلي على الاستثمار الإحلالي فقط.

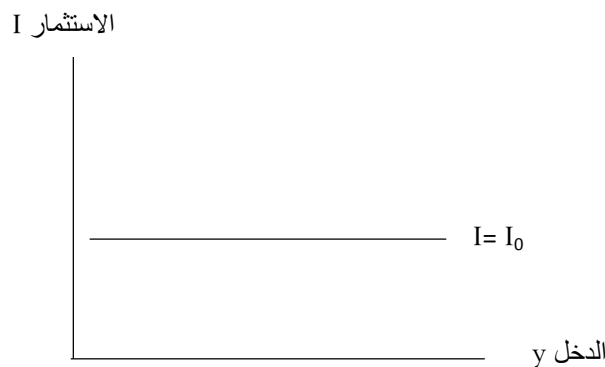
## الفرع الثاني: تصنيف الاستثمار وفقا لعلاقته بالدخل

ينقسم الاستثمار وفق لهذا التصنيف إلى:<sup>2</sup>

أ. الاستثمار التلقائي: وهو الاستثمار الذي لا يرتبط بعلاقة على مستوى الدخل، حيث يتحدد

مستقلا عن مستوى الدخل عوامل هي (سعر الفائدة، الربح، التوقعات).

الشكل رقم (01): حالة الاستثمار التلقائي



المصدر: السيد محمد احمد السيرتي: مرجع سابق، ص 112.

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد البيرتي وعلي عبد الوهاب نجا: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 111.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص ص 95-97.



## ب. الاستثمار المحفوز:

وهذا النوع من الاستثمار يتغير محفوزا بالتغيرات التي تحدث في مستوى الدخل ويرتبط معه بعلاقة طردية، فإذا كان مستوى الدخل مساوي للصفر فإن الاستثمار المحفوز أيضا يساوي الصفر، والعكس صحيح.

ويمكن صياغة دالة الاستثمار المحفوز على الصورة التالية:

$$I = gy$$

حيث:  $g$  يساوي يمثل الميل الحدي للاستثمار

ويمكن إيضاح دالة الاستثمار المحفوز بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): دالة الاستثمار المحفوز



المصدر: إيمان عطية ناصف: مبدئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 97.

دالة الاستثمار الكلي:

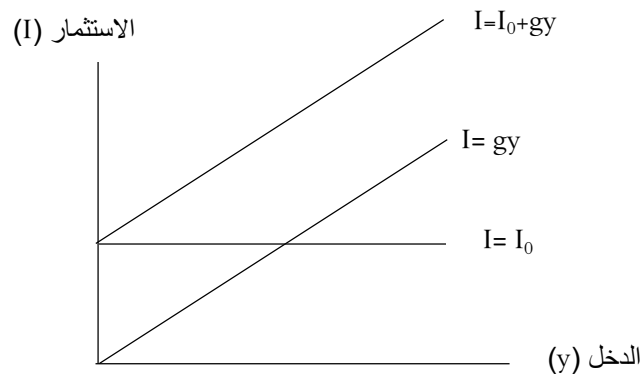
هي عبارة عن التجميع لدالتي الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز عند المستويات المختلفة من الدخل، لأن الاستثمار الكلي هو مجموع الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز، وهذا

ما توضحه المعادلة التالية:<sup>1</sup>  $I = I_0 + gy$

<sup>1</sup> السيد محمد احمد البيزقي وعلي عبد الوهاب نجما: مرجع سابق، ص 113.

ويمكن توضيحها في الشكل الآتي:

**الشكل رقم (03): دالة الاستثمار الكلي**



**المصدر:** إيمان عطية ناصف: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 98.

يتضح من الشكل السابق أن دالة الاستثمار الكلي تزيد عن دالة الاستثمار المحفوز بمقدار ثابت يعادل الاستثمار التلقائي ويبعد عنها بمقدار ثابت يعال الاستثمار التلقائي.

**الفرع الثالث: تصنيف الاستثمار وفقاً للهدف من القيام به**

وفقاً لهذا التصنيف يقسم الاستثمار إلى:

**أ. الاستثمار الإنتاجي:**

يسهل في عمليات الإنتاج بشكل مباشر وهو يحتوي على التجهيزات والآلات والمواد الخام والسلع النصف مصنعة والمباني والمنشآت ويكون الهدف من الإنتاج من أجل البيع وتحقيق الربح.<sup>1</sup>

**ب. الاستثمار الاجتماعي:**

وهو يشير إلى الاستثمار الذي لا يهدف للربح المباشر مثل إقامة الطرق والجسور والموانئ، هذا النوع من الاستثمارات عادة ما تقوم به الحكومة أو الجمعيات الخيرية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم: تقديم دالة الاستثمار الكلية-حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 117.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 107.

**الفرع الرابع: تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في المشروع الاستثمارى**

في هذا الصدد نفرق بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات:<sup>1</sup>

أ. المشاريع المستقبلية: وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لأحدها لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني.

ب. المشاريع المكملة: يتوضح هذا الأمر من الاستثمارات إذا كان لدينا مشروعين أو أكثر ونتج عن اختيار أحد المشروعين زيادة في إيرادات المشروع الثاني أو انخفاض نفقاته.

ج. المشاريع المتوافقة: نقول عن مشروعين متوافقين إذا أدى قبول أحدهما إلى ضرورة قبول الثاني، وإذا أدى رفض أحدهما بالضرورة إلى رفض الثاني.

<sup>1</sup> عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص 50-51.

## المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، إذ يمثل الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ففوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تتجلى من خلال معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا نال موضوعه الكثير من الاهتمام.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الجوانب للنمو الاقتصادي من خلال:

#### الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي ب:<sup>1</sup>

✓ عبارة عن الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين.

✓ هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان.

والتعريف الأول هو الأقرب للواقع لأنه يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن، أما التعريف الثاني فيشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما.

وأيضاً من بين تعاريف النمو الاقتصادي نجد:<sup>2</sup>

✓ النمو الاقتصادي عبارة عن مدلول كمي يتمثل في الزيادة المحققة في الإنتاج على المدى الطويل.<sup>3</sup>

✓ يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة في تنمية السلع والخدمات من طرف الفرد في المحيط الاقتصادي المعين.<sup>4</sup>

ومن هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية:<sup>5</sup>

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن نمو الدخل الوطني مطروحاً منه معدل نمو السكان.

<sup>1</sup> محمود منسي الوادي وآخرون: مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2010، ص 343.

<sup>2</sup> أشواق بن قدور: تطور النظام المالي للنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، ص 63.

<sup>3</sup> Jean. Longatte et pascal. Van Hove, **économie générale, édition7**, Dunod , paris, 2003, page 53.

<sup>4</sup> Arrous.J, **Les théores de la croissance**, édition du seuil, Paris, 1999, P 9

<sup>5</sup> محمد عبد العزيز عجمية ومحمد عطية ناصف: التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000، ص ص51-54.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

- يجب أنت تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تحد بمجرد أن تختفي الأسباب.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: قياس النمو

1. الناتج الوطني: باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياساً للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:<sup>2</sup>

#### أ. معدل النمو السنوي:

يتمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوب إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، ويستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

#### ب. معدل النمو الكلي:

يمكن تعريف معدل النمو الكلي على أنه الدخل الوطني خلال فترة معينة، حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

#### ج. معدل النمو السنوي المتوسط:

يعني دراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذاً في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية، ويتم حسابه كالتالي:<sup>3</sup>

$$a = \left( \frac{X_t}{X_0} \right)^{-t}$$

حيث:

$X_0$  : كمية سنة الأساس

$X_t$  : كمية سنة المقارنة

$t$  : طول الفترة

$a$  : معدل النمو السنوي المتوسط

<sup>1</sup> عبد الرحمن إسماعيل حربي عريقات: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، (د.ب)، ص 281.

<sup>2</sup> أشواق بن قدور: مرجع سابق، ص 64.

<sup>3</sup> محمد ناجي حسن خليفة: النمو الاقتصادي-النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 22.

ما يعاب على هذه المعادلات أنها نقدية لا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار، زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان، كما لا يمكن مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

**2. الدخل الفردي:** تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج، وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، كما يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية للدولار الواحد في بلد ما مثلاً، ومقارنته للقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد، ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

### الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي كما يلي:<sup>1</sup>

**أ. النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل في كون الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

**ب. النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد.

عند التحول في النمو الموسع إلى النمو المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

### الفرع الرابع: أهمية النمو الاقتصادي

تكمن أهمية النمو الاقتصادي في:<sup>2</sup>

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد في القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

<sup>1</sup> وعيل ميلود: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية)، دراسة مقارنة 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 18.

<sup>2</sup> كامل علي رشيد التل: أثر التعليم على النمو الاقتصادي، حالة الأردن، جامعة اليرموك، 1991، ص 75.

- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، التوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

إن مسارات التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة في ضوء الممارسات العملية تكشف عن ستة عوامل أساسية هي التي تؤثر في عملية النمو:<sup>1</sup>

#### أ. كمية رأس المال المادي:

في فجر المدينة الحديثة اكتشف الإنسان أنه يمكن أن ينتج ببعض الأدوات أكثر مما ينتج بدونها، والواقع أنه لا يزال من الصحيح القول بأن المزيد والمزيد من الناتج من السلع والخدمات وعلى ذلك فإن الإثر على الناتج للفرد من التراكم الرأسمالي فحسب، قد أصبح ملحوظاً إلى الحد الذي اعتبر معه في وقت ما أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو، فعموماً طالما تتوافر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تظن مطروحة من قبل فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي، وإذا وضعنا في اعتبارنا نظرية الإنتاجية الحدية فإن التراكم الرأسمالي إذا كان له أن يصبح المصدر الوحيد للنمو يجب أن يكشف عاجلاً أو آجلاً عن تناقص العائد من رأس المال تبعاً لتناقص الإنتاجية الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج وهذا مما يدعو ذلك، فالدلائل العملية لا تؤيد هذا التنبؤ على طول الخط، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في غضون القرن الحالي، ذلك أنه الكميات الضخمة من رأس المال الجديد المستخدم في تلك المرحلة من التطور الاقتصادي الأمريكي فإن نسبة الناتج/رأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية، وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية، وإذا كان من المسلم به أن من العسير الاقتناع بدقة تنبؤات نظرية دون معرفة وثيقة بالحقائق الأخرى حول العوامل المؤثرة في النمو بخلاف رأس المال، إلا أن هذا لا يعني أن التراكم الرأسمالي لم يحدث، وأنه لم يكن مسؤولاً عن الكثير مما تحقق من النمو، وكل ما يوحي به البرهان العملي هو أن التراكم الرأسمالي لم يكن المصدر الوحيد للنمو.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسين عمر: النظريات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (د.ت)، ص 210.

<sup>2</sup> حسين عمر مرجع سابق، ص 210.

**ب. الابتكار:**

عن المعرفة الجديدة والابتكارات الجديدة يمكن أيضا أن تسهم بدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي ورؤية ذلك تتضح، ولو افترضنا أن جزء من موارد المجتمع الموجه لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، ومن ثم إذا تم إحلال رأس المال القديم برأس مال جديد وإنما بنفس الشكل والنوعية فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا ولا تتحقق أي زيادة في الدخل القومي.

ويتراءى لبعض الكتاب المعاصرين أن دول أوروبا الغربية متخلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مسائل التكنولوجيا، والسبب في ذلك على ما يبدو لهم هو عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما هو معروف من ابتكارات جديدة في صور فعالة، وكثيرا ما يثار الجدل حاليا حول ما إذا كان هذا الوضع صحيحا وحول أسباب قيامه إذا كان صحيحا في واقع الحال ومن بين ما وضع على بساط البحث من تصورات حول هذه الأسباب:<sup>1</sup>

- أن الأوروبيين يقومون بتعليم نماذج إدارية قليلة جدا، ويخفقون في إعطاء هؤلاء الذين يقومون بتعليمهم خلفية علمية وفنية كافية لتحقيق التقدم التكنولوجي.

- أن معين التسهيلات البحثية قد نضب فعلا، الأمر الذي أدى ولا يزال يؤدي إلى تيار منتظم من استنزاف العقول واستقطابها في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

- أن الحكومات لا المعنية لم تكن لديها حساسية كافية لأولوية الاهتمام بالحوافز الخاصة التي يتطلبها الأمر من أجل استشارة منشآت العمل في الصناعات الرائدة في عملية النمو ولا يزال الأمر كذلك.

**ت. نوعية رأس المال البشري:**

يميل الاقتصاديون إلى الحديث عن عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج، وأنه على نسق واحد كأحد المدخلات العملية الإنتاجية، وأنه مفهوم جدا من حيث دوره في هذه العملية، ولكن من الواضح أم رجل الساعة كوحدة للعمل تختلف كثيرا من عمل إلى آخر من الميكانيكي الماهر إلى العالم أو إلى الحفار، وذلك نظرا لأن ما ينتجه أي منهم في وحدة الزمن المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرين، ومن الملاحظ أن بيئة العمل ترتبط إيجابيا ببعض الأمور الهامة ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وليس من شك أنها عملت فعلا في

<sup>1</sup> التل محمد قاسم: التكاملية الاستثمارات والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2002، ص 48.



ضوء تجارب الماضى على زيادة إنتاجية وحدة العمل بفض تحجيم حالات المرضى والحوادث والغياب عن العمل.

ومن ثم ناحية ثانية من النواحي المتصلة بنوعية رأس المال البشرى وهي التدريب والتعليم الفنى لمختلف مستوياته من مجرد تعليم كيفية تشغيل الآلة إلى كيف يكون المرء عالماً؟ ومما لا شك فيه أن التعليم والتدريب أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل، عامة أجل ابتكار، تشغيل إدارة إصلاح الآلات الضحمة المعقدة التركيب فى غمرة التطور التكنولوجى الكبير فى غضون المائة سنة الأخيرة.<sup>1</sup>

وأخيراً هناك اعتقاد راسخ أن السكان المتعلمون ينعمون بمزايا اجتماعية عامة، وغالباً ما يشار إلى العوامل الثلاث الرئيسية للنمو، لقد عكف بعض الاقتصاديين المعاصرين فى دراستهم لنظرية النمو، على البحث فى الأهمية النسبية لهذه العناصر الثلاثة للنمو، ولا يزال هناك الكثير من الدراسات الميدانية فى مجال هذا البحث، ومع ذلك فإن النتيجة التجريبية التى توصل إليها هؤلاء الدارسون هي أن التحسينات فى نوعية رأس المال البشرى أو المادى قد لعبت دوراً أكبر من الزيادات فى كمية رأس المال فى تحقيق النمو الاقصادى.

### ث. كمية العمل:

أولاً إن المجتمع الذى نعيش فى كنفه هو مجتمعه إنسانى، فإن مثل تلك الأمور كحجم السكان هامة، مساهمته فى قوة العمل هي من الأهمية بمكان فى حدا ذاته، وليس فقط لأنها تؤثر فى كمية أحد عناصر الإنتاج باعتبار أن السكان هم المصدر الوحيد لهذا العنصر، ولهذا السبب فالتحدث على كمية العمل كعنصر للنمو اقل شيوفاً من التحدث عن كمية رأس المال أو خام الحديد مثلاً فى هذا الشأن وبالنسبة لأى وضع معين من المعرفة ومن إمدادات العناصر الإنتاجية الأخرى، فمن الواضح أن حجم السكان يمكن أن يؤثر فى مستوى نصيب الفرد من الناتج (الدخل)، وذلك لأن كل طفل يولد يمثل يداً تتناول فى الطعام ومما يأكل، وعموماً فمن الممكن التحدث عن الاقصاديات ذات القلة أو الكثرة فى عدد السكان من زاوية هامة، وهي إذا ما كان إسهام الإضافات إلى عدد أفراد العاملين فى شتى فروع الإنتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد.

من الناحية النظرية يمكن للفرد أن يتصور خريطة تربط بين حجم السكان ومستوى الدخل وأن يستنتج مذن واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل أن هناك حجماً أمثلاً للسكان.

<sup>1</sup> هناء محمد: التخطيط والتنمية الاقصادية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 101.

وكل هذه الفعاليات أنها تدل على الاعتقاد المسبق بأن حجم السكان ليسرع بالقدر الكافي رغم أن الدوافع ليست اقتصادية بحتة بكل حالة، وعلى النقيض من ذلك فإن العديد من الدول الأقل تقدماً في آسيا وأمريكا الجنوبية تتطلع إلى الوسائل الكفيلة بالحد من نمو السكان.<sup>1</sup>

### ج. الهيكل المؤسسي الاجتماعي والقانوني:

تؤثر العادة الدولية على عملية النمو ومثال ذلك ما يقال من أن نماذج دينية معينة تقود إلى النمو الاقتصادي أكثر من غيرها من النماذج، وفي هذا الصدد كان ماكس ويبر يجادل بان النموذج البروتستانتي يشجع على حياة الثروة، ومن ثم فإن المشجع على النمو أكثر النماذج يوجه النشاط الإنساني بعيداً عن المجال الاقتصادي، والواقع أن الاقتصاديين يولون اهتمامهم بمثل تلك العلاقات بأسباب تفسيرية لا لأسباب معيارية، فإن كان صحيحاً أن نماذج دينية معينة بحقل النمو أكثر صعوبة فلا يمكن القول استنتاجاً بأن الهياكل الاجتماعية الدينية لابد أن تتغير لكي يمكن تعظيم إمكانية النمو، ومن هذا كان اهتمام الاقتصاديين مركزاً على أنماط حياة الأرض كأحد العوامل الهامة المؤثرة في الإنتاجية الزراعية.

ولكن ليس من الغريب أن مثل هذه الإصلاحات في نمط ملكية الأرض قلما تؤيدها الحكومات المعنية عندما تميل إلى تغليب وتعزيز مصالح الأفراد ممن تتمثل فيهم بؤرة القوة الاقتصادية والسير السياسي تبعاً لذلك، وغالباً ما لا يمكن إنجاز أي إصلاح زراعي في التغيير الجذري في البنيان السياسي للمجتمع.

### ح. التجارة الدولية والنمو الاقتصادي:

إن أهم ميزة تضيفها التجارة الدولية لدولة ما مع العلم الخارجي، هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخلص من اختناقه محدودية مواردها الخاصة، الطبيعية والبشرية، وتركيز جهودها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة حقيقية لم تكن هناك تجارة دولية، إن الدول النامية المعنية تضطر إلى المضي في عملية النمو على كل الجبهات في آن واحد، وهنا يعلق نموها بصورة خطيرة نتيجة محدودية مواردها القومية، ومحدودية المهارات المكتسبة في أنشطة إنتاجية معينة.

<sup>1</sup> حسين عمر: مرجع سابق، ص 218.

وبموجب هذه الطريقة فى مجال التبادل الدولى للسلع يمكن أن تكتسب الدولة المعنية كثيرا من مزايا الإنتاج الكفو فى العالم الخارجى، وذلك الإنتاج الذى لا تأمل فى محاكاة إلا بعد انقضاء فترة طويلة نسبية من الزمن.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادى

حظى موضوع النمو الاقتصادى بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والنماذج، فبدأ من آدم سميث، مالتوس ريكاردو، مروراً برامسى، هارود دومار وسولو، كل هؤلاء وغيرهم شكلوا تطور أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادى عبر الزمن من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة وطبيعتها ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

تعددت آراء مفكرى المدرسة الكلاسيكية فى مفهوم نظرية النمو الاقتصادى، وسنحاول طرح آراء أهم الاقتصاديين من هذه المدرسة وهما آ.د. سميث ودافيد ريكاردو.

1. آدم سميث: : يعد كتاب ثروة الأمم الذى أصدره سميث من الكتب الأساسية فى علم الاقتصاد، والذى أقر برفض أى تدخل فى النشاط الاقتصادى يؤثر فى آلية السوق فى تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية، يعتقد سميث أف عملية النمو الاقتصادى تعتمد على عاملين الأول التخصص وتقسيم العمل والثانى التجميع الرأسمالى، وتبدأ العملية عند تقسيم العمل والتخصص إذ تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للعمل ومن ثم فإنها تؤدي إلى تحسيف مهارة العامل وانقاص وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، كما وأن تقسيم العمل سيؤدي إلى تحسيف وسائل الإنتاج نتيجة الخبرة المتراكمة لدى العمال، وان ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وزيادة ثروة البلد، ومعلوم أن زيادة الإنتاج تساهم فى توسيع حجم السوق وتسمح بالمزيد من التخصص، كما أن المستوى الأعلى من الإنتاج يسمح بمقدار أكبر من تراكم رأس المال الذى بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية من جهة وإلى زيادة مخصص الأجور وارتفاع معدلات الأجر من جهة أخرى.<sup>2</sup>

2. دافيد ريكاردو: اعتبر " Ricardo " الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها فى توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعنى تناقص العوائد الذى يعتبر سببا لحالة

<sup>1</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، كلية التجارة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006، ص 529.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادى، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 131.

الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع (الرأسماليون، العمال، الإقطاعيون) العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: نظرية ماكس في النمو

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية:

- مفهوم فائض القيمة ناقص التطور الرأسمالية الاحتكارية ناقص السير نحو رأسمالية الدولة، حيث يعرف ماركس فائض القيمة بأنه الفرق بين الحد الأدنى اللازم لإبقاء العامل على قيد الحياة (حد الكفاف) وبين قدرة العامل على الإنتاجية الفعلية.<sup>2</sup>

ويرى أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها، وذلك يعني الاستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموصل بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى تركيز النتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي فإن لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية وهو ما يدعم هذا النظام.<sup>3</sup>

كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تمتص الدولة هذا الفائض الاقتصادي حيث تتبأ ماركس انه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة، حيث تقوم باستخدام القوى الاقتصادية والتي تعزز وتدعم النمو الاقتصادي استخدما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.<sup>4</sup>

### الفرع الثالث: نظرية شوميتير

يعتبر شوميتير من أبرز الكتاب فغي حقل النمو الاقتصادي واعتبرت أفكاره من بين أهم المساهمات في الفكر النيوكلاسيكي، حيث يرى أن اتجاه النمو الاقتصادي ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية وذلك

<sup>1</sup> محمد صالح، تركي القرشي: عالم اقتصاد التنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79.

<sup>2</sup> مدحت القرشي: مرجع سابق، ص 168.

<sup>3</sup> عبد الحكيم سعيح: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 25-26.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 84.

نتيجة لتوسيع الائتمان المصرفي حتى يصل إلى حدوده، أو توسيع الإنتاج حتى يصل إلى الفائض في السوق، وهناك عاملان أساسيان في تحليله للنمو الاقتصادي هما الابتكارات والمنظمون.

1. **دور الابتكارات التكنولوجية:** يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم التقني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة في الناتج الكلي.

2. **دور المنظم:** هو المبتكر أو المجدد ولا يقصد به الرأسمالي، فالمنظمون عبارة عن أشخاص من نوع خاص يقومون بتحريك عملية الاستثمار يدفع عملية النمو إلى الأمام. أما في مجال تمويل استثمارات فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي وليس الادخار.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع. النظرية الكينيزية للنمو الاقتصادي:

يرى كين زان الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، أي أن الفجوة ما بين الدخل والاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار.

يعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الجدية لراس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الجدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي، وتعطى بالصيغة التالية:

$$\text{التغير في الدخل} = \text{المضاعف } x \text{ الزيادة في الاستثمار}$$

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لا بد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات، ولقد حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في: القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الله خبايا: تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 43-44.

<sup>2</sup> عبد الحكيم سعيح: مرجع سابق، ص 36.

### الفرع الخامس: نظرية روسو (مراحل النمو الاقتصادي)

قدمت من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روسو *W.W ROSTOW* سنة 1960"، هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل المستتبهة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم، وخص هذه الخطوات بخمس مراحل:

#### 1. مرحلة المجتمع التقليدي البدائي *the Traditional society*:

في هذه المرحلة يسود اقتصاد الكفاف والاستهلاك المباشر والاقتصاد سبه المغلق وتبرز الأنماط الإنتاجية الحرفية (اليدوية) في الصناعة والأساليب التقليدية البدائية في الزراعة، كما ويسيطر القطاع (القبلي والعائلي) غير المنظم على المجتمع... إلخ

#### 2. مرحلة التهيؤ للانطلاق *precondition for take-off*:

وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق لأن التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث ينطلب وقتا.

في هذه المرحلة يعاصر القطاع الإنتاجي والسوقي الحديث القطاع المعيشي التقليدي فتظهر الازدواجية الاقتصادية.<sup>1</sup>

#### 3. مرحلة الانطلاق *take - of*:

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو في حالة عادية وتتنصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص 388-389.

<sup>2</sup> صليحة مقاوسي وهند جمعوني: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 07.

4. مرحلة التحول نحو النضج *drive to maturity*:

عرفها روسو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع المطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة والتي تمكنه ليس فقط من إنتاج كل السلع المطلوبة بل أي سلع يختار أنتجها، ويثبت فيها الاقتصاد المقدر على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنت من الانطلاق.<sup>1</sup>

5. مرحلة الاستهلاك العالي *self sustained growth*:

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.<sup>2</sup>

الفرع السادس. نظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن:

## 1. نظرية النمو المتوازن:

رواد هذه النظرية هم الأمريكيون "بول روزانستين *P. rosenstein*، رودان *rodan*، رغانر رينكس *regnar nurkse*".

حسب هذه النظرية فإن عملية النمو الاقتصادي تستلزم تدخل الدولة في القضايا الاقتصادية، كما أن هذا التدخل يجب ألا يقتصر على وتائر بطيئة في النمو بل يجب أن يهدف إلى إحداث دفعة قوية في البنية الاقتصادية، متمثلة في القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد، وفي مختلف القطاعات، أي إبطاء دفع واحد بصفة متوازنة لكل القطاعات الاقتصادية دون انتظار التقدم البطيء القائم على أساس الجرعات الصغيرة والذي ينتج عنه خطوات بطيئة في النمو.

وعلى أساس هذا المفهوم يصبح النمو الاقتصادي عبارة عن قفزات قوية متقطعة تدفع الاقتصاد إلى الأمام في قوة وثبات لفترة زمنية معينة تنتظر بعدها فترة أخرى منت اجل تجميع قواها، لتعيد الكرة مرة أخرى، وتدفع العجلة محدثة مزيد من النمو.<sup>3</sup>

## 2. نظرية النمو الغير متوازن:

تأخذ نظرية النمو الغير المتوازن اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، أين يؤكد ألبرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاقا من بعض

<sup>1</sup> طلال البايا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص 128.

<sup>2</sup> صليحة مقاوسي وهند جمعوني: مرجع سابق، ص 07.

<sup>3</sup> طلال البايا: مرجع سابق، ص 140.

قطاعات الاقتصاد الوطني، مما دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق نمو اقتصادي، أي أن هذه الاستراتيجية تتمثل في التركيز على نمو قطاع معين وبالتالي عن طريق هذا النمو ينتقل إلى القطاعات الأخرى.

ينتقل هيرشمان من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مركزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.<sup>1</sup>

### الفرع السابع. نظرية سولو سوان:

يعتبر نموذج سولو النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهما في حمل بذور التطوير للنظرية النيو كلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى لحصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد.<sup>2</sup> يدرس نموذج سولو حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لرأس المال والعمل وذلك وفق الفرضيات التالية (فرضيات سولو):<sup>3</sup>

- الإنتاج دالة لعنصري العمل ورأس المال  $y = F(K, L)$
- الإنتاجية الحدية موجبة  $F > 0$
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر  $F < 0$
- العمل ينمو بنسبة ثابتة  $(n)$ .

$$I = \frac{dK}{dt} = sY \text{ تستثمر وتدخر نسبة من الإنتاج}$$

### أولاً - عرض النموذج:

هناك منتج واحد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج  $(Y_t)$ ، كما أن جزء من هذا الإنتاج يستهلك وجزء يدخر ويستثمر، وحجم المدخرات هو  $(sY_t)$  ومخزون رأس المال هو  $(K_t)$ ، كما أنت الاستثمار الصافي ما هو إلا معدل نمو مخزون رأس المال أي:<sup>4</sup>

$$K^* = \frac{dK}{dt}$$

<sup>1</sup> عبد الله خيابة: مرجع سابق، ص 58-59.

<sup>2</sup> Todaro M P and smith S C: **economic development**, Addison-Wesley edition, 2012, p 128.

<sup>3</sup> عمر صخري: مبادئ الاقتصاد الرياضي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 181.

<sup>4</sup> محمد لموتي: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 50-51.



لدينا:

$$K^* = sY \dots \dots \dots (1)$$

المنتج ينتج بعنصري انتاج هما العمل ورأس المال

$$y = F(K, L) \dots \dots \dots (2)$$

بتعويض (2) في (1) نجد:

$$K^* = sF(K, L) \dots \dots \dots (3)$$

بحيث:

 $L$  : مستوى التشغيل الكامل.كما أن نمو القوة العاملة متغير خارجيا بمعدل نسبي ثابت ( $n$ ) ومع انعدام أثر التغير

التكنولوجي:

$$L_t = L_0 e^{nt} \dots \dots \dots (4)$$

 $L_t$  : عرض العمل

على افتراض أن التشغيل الكامل يساوي عرض العمل يعوض (4) في (3):

$$K^* = (K, L_0 e^{nt}) \dots \dots \dots (5)$$

والإنتاجية الحدية للعمل تحدد بمعدل الأجر:

$$\frac{dF(K,L)}{dL} = W \dots \dots \dots (6)$$

 $W$  : معدل الأجر.

في كل فترة زمنية عرض العمل المتوفر يعطى بالعلاقة (4) ومخزون رأس المال معطاة

لأن المردود الحقيقي للعوامل يزيد بنسبة تضمن التشغيل الكامل للعمل ورأس المال ويمكن استعمال

دالة الإنتاج من العلاقة (2) لإيجاد حجم الإنتاج.

ثانيا. النمط الممكن للنمو حسب سولو:

حتى يسهل التحليل ندخل متغيرة جديدة ولنكن:  $r \frac{K}{L}$ <sup>1</sup>

$$K = rL = rL_0 e^{nt}$$
 أي:

نفاضل هذه المعادلة بالنسبة للزمن نجد:  $K^* = r^* L_0 e^{nt}$ نعوض ( $K$ ) لما يساويه في المعادلة (5) نجد:

$$sF(K, L_0 e^{nt}) = (r^* + nr)L_0 e^{nt}$$

<sup>1</sup> محمد لموني: مرجع سبق ذكره، ص 52.

وبما أن غلة الحجم ثابتة يمكن قسمة عوامل ( $F$ ) على ( $L$ ) بشرط ضرب ( $F$ ) بنفس القيمة ( $N$ ) فيصبح لدينا:

$$(r^* + nr) = (r^* + nr)L_0 e^{nt} F\left(\frac{K}{L_0 e^{nt}}, 1\right)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على الحد المشترك نجد:

$$(r^* + nr) = sF(\dots/L_0 e^{nt}, 1)$$

لدينا:

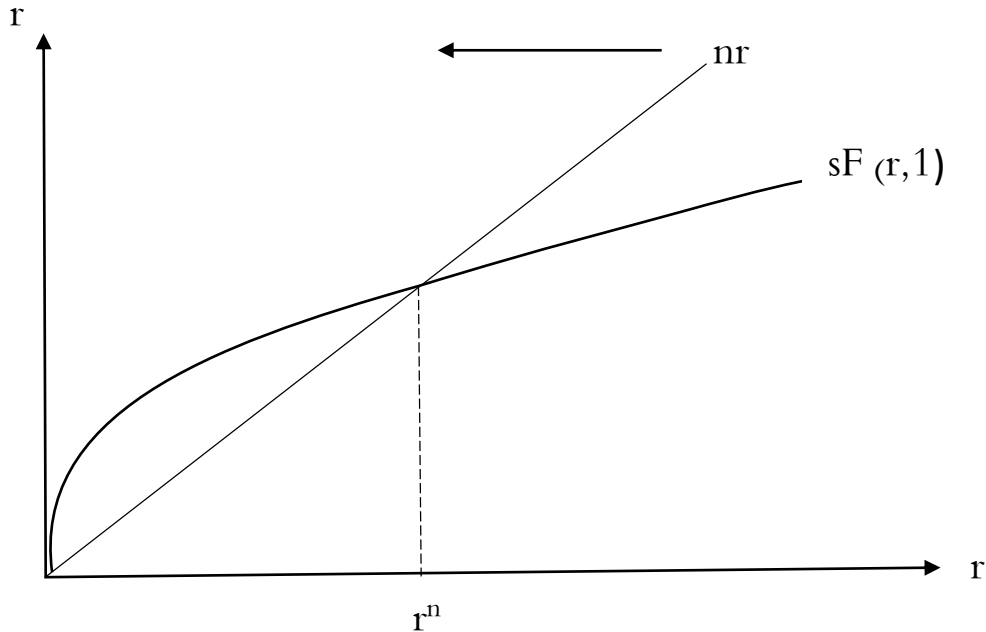
$$r = K / L_0 e^{nt}$$

ومنه:

$$r^* = sF(r, 1) - nr \dots \dots \dots (7)$$

وهي المعادلة الأساسية لنموذج سولو وهي ممثلة في الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): المعادلة الأساسية لنموذج سولو



نلاحظ انه يمكن الوصول إلى التوازن لما:

$$r'' = r$$

$$sF(r, 1) = nr$$

حيث:

$sF(r, 1)$  الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال وعمل مقداره (1).

فإذا كان:  $r \neq r''$

وكان:  $r < r''$  فإن  $sF(r, 1) > nr$  و  $0 < r''$

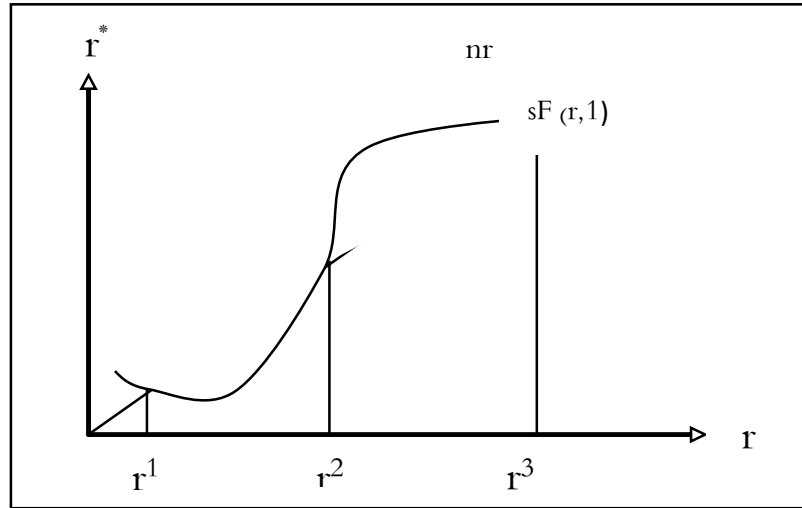
وبالتالي فإن:  $(r)$  يتزايد نحو  $(r^*)$  بينما في الشكل رقم (05) لدينا ثلاث نقاط للتقاطع بين

$$sF(r, 1) \text{ و } (nr)$$

حيث أن  $(r_1)$  و  $(r_3)$  مستقرتين و  $(r_2)$  غير مستقرة، وتتجه  $(r_1)$  و  $(r_3)$  دوما نحو  $(r_2)$ ، كما

أنه يجب الإشارة إلى أن هناك إمكانية عدم وجود نقطة توازن تماما فذلك راجع إلى شكل الدالة.

الشكل رقم (05): شكل دالة نقاط التقاطع



ثالثا. خلاصة نموذج سولو:

كما سبق فإن سولو يدرس حالة النمو المتوازن معتمدا في ذلك على قابلية الإحلال بين

$$r = \frac{K}{L} \text{ و ثبات النسبة } (K) \text{ و } (L) \text{ عنصر العمل}$$

لدينا لما  $r''=r$  هذا يعني أن:

$$r^* = sF(r, 1) - nr = 0 \rightarrow sF(r, 1) = nr$$

ويظهر ذلك بيانيا عند التقاطع الشكل رقم (05).

وبما أن  $(r)$  التوليفة الفنية بين العمل ورأس المال فإن سولو يرى أنه حتى يتحقق التوازن في

النمو على المدى البعيد فإنه لابد من ثبات هذه النسبة (بين العمل ورأس المال)، ويعود ذلك إلى

اتجاه  $(S)$  دوما إلى معدل الذي يسمح بتحقيق  $(r''=r)$  أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن أين

تزداد الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

رابعا. انتقادات نموذج سولو:

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات نذكر منها:<sup>1</sup>

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي؛

- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتج واحد؛

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي، والتركيز على النسبة  $(\frac{K}{L})$

<sup>1</sup> عبد الحكيم سعيح: مرجع سبق ذكره، ص. 59.

## المبحث الثالث: أدبيات الدراسة التطبيقية

أصبح موضوع التكوين الرأسمالي الثابت وعلاقته بالنمو الاقتصادي من المواضيع التي لاقت اهتماما من قبل الباحثين والأكاديميين في الآونة الأخيرة، وقد تمت الاستعانة والاعتماد على مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع، يتم استعراضها فيما يلي:

### المطلب الأول: الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية وذلك للإلمام أكثر بالخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، وفيما يلي ذكر لأهم هذه الدراسات:

### الفرع الأول: الدراسات المحلية

#### أ. دراسة ساحلي نزه (2018)

**بغنوان:** تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016).

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بتقنيات أشعة الانحدار الذاتي (*VAR*) في تحليل السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن العلاقة السببية غير الآنية الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*) وحجم الاستثمارات المعبر عنها بالتكوين الإجمالي لرأس المال الإجمالي (*FBCF*) في الاقتصاد الجزائري، وخدمة للهدف العام من الدراسة سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المبني على الاطلاع على عدة دراسات باللغتين العربية والفرنسية.

وتوصلت هذه الدراسة التطبيقية إلى جملة من النتائج يمكن تثبيت أهمها في:

- تقدير العلاقة بين المتغيرين الاقتصاديين المتمثلين (الناتج المحلي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الجزائر).

- السلسلتين الزمنية للناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت غير مستقرتين عند المستوى، وهما تحتويان على جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع للاستقرارية، لكن السلسلتين تستقران عند أحد مرشح الفروق من الدرجة الأولى

- يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي لرأس المال الثابت بما يساعد واضعي السياسات وصناع القرارات على وضع استراتيجيات دقيقة وخطط واضحة المعالم استهدفا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

**ب. دراسة سهام خشني (ب.ت)**

**بعنوان:** علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1970-2005) حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تم تصميم نموذج قياسي تبين فيه علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، معتمدة على معطيات الجزائر المشتقات من البنك العالمي والمتعلقة بالفترة (1970-2005).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- معدل نمو الاستثمار في الجزائر لم يؤثر بصفة قوية على معدل نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل.
- عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين معدل الاستثمار ومعدل نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل.
- بالرغم من أن الاستثمار يعتبر محرك للنمو الاقتصادي إلا أن تأثيره على النمو لا يكون مستداما.

**الفرع الثاني: الدراسات العربية****أ. دراسة زكي متي عقراوي وويبر فلاح محمد (ب.ت)**

**بعنوان:** أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي لتكوين رأس المال الثابت للاقتصاد

**العراقي**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الاتجاهات الحقيقية لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة على صعيد العلاقات الخارجية مع دول العالم، بالإضافة إلى تحديد اتجاهات التأثير لمؤشر الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي في تكوين رأس المال الثابت الذي يؤثر في ميزان المدفوعات.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- حققت الصادرات ارتفاعا في عدد من سنوات فترة البحث وكان السبب في ذلك ارتفاع سعر برميل النفط، فضلا عن ارتفاع كميات النفط المنتجة.
- ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في عدد من السنوات التي شملتها مدة هذا البحث، والذي يعبر عن حجم الاستثمار السنوي بنسبة معينة مقارنة بالسنة السابقة.

- تقدم العراق بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا يعني التزامه بكافة بنوده وموآثيقه.

- إن مراحل تكوين رأس المال الثابت في إقليم كردستان على المدى البعيد والقريب تعد ذات صفات استراتيجية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية.

ب. دراسة محمد عبد النبي محمد سالم (2017)

بعنوان: تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت - دراسة مقارنة بين مصر والسعودية

هدفت هذه الدراسة:

- إلى تحديد اتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التكوين رأس المال الثابت.

- تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

- اختبار قدرة نماذج (VAR) في تحليل السلاسل الزمنية في التنبؤ واستخدامه في التنبؤ بحجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بحجم تكوين رأس المال الثابت إلى غاية 2016، حيث تعالج تلك النماذج كل المتغيرات بصورة متماثلة وبدون شرط إقصاء مع إدخال فترات إبطاء لزمونية لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الديناميكية.

وفي ضوء تحليل بيانات الدراسة نستخلص النتائج الآتية:

- إجراء اختبار الاستقرار لبيانات السلاسل الزمنية اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في مصر غير مستقر في المستوى وفي الفرق الأول، ومستقر في الفرق الثاني، بينما هو مستقر في الفرق الأول في السعودية، بينما كان إجمالي تكوين الرأسمالي مستقرًا في الفرق الأول في الدولتين.

- باختبار أنسب فترات التأخير وفقا لنموذج (VAR) تبين أنها أربع فترات (LAG) في مصر، بينما كانت فترة واحدة في السعودية.

- أمكن استخدام النماذج في التنبؤ بمتغيري الدراسة حتى عام 2017، وتمت المقارنة بين التنبؤ بالناتج من هذه النماذج، والتنبؤ المستنبط من الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، وتبين أن نماذج (VAR) أفضل.

## الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

أ. دراسة: *G. E. Oyedokun and K. Ajose (2018)*

بعنوان:

*Capital Formation and Economic Growth in Nigeria*

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وقد استخدم الباحث تحليل الاتجاهات واختبارات الاقتصاد القياسي المتقدمة للتأكد من تأثير تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في نيجيريا، في حين تم اختبار المتغيرات المستخدمة في التحليل لتحديد ما إذا كانت المتغيرات ثابتة أم لا.

قدمت الدراسة نموذج اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1980-2016 وقد استخدم الباحث أيضا اختبار العلاقة السببية *Granger* لتحديد السببية بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1980-2016.

جاءت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة قائمة بين المتغيرات التي تم فحصها وهناك علاقة سببية بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة قيد الدراسة، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية غير مهمة بين النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في نيجيريا.

وعلى ضوء هذه النتائج اقترح الباحث جملة من التوصيات تمثلت في أن يكون واضعو السياسات في نيجيريا أكثر فعالية من غيرهم، وأن يشجعوا المزيد من تدفقات رأس المال، وكذا توفير بيئة مواتية وملائمة لتكوين رأس المال.

ب. دراسة *Gisela Moreno, Haiyun Liu, Nouman Mirza (2019)*

بعنوان

*Capital Formation, Manufacturing Productivity, Government Consumption and Economic Growth in Colombia: An ARDL Bound Testing Approach*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار تكوين رأس المال الإجمالي، والإنتاج الصناعي، والاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي من 1981-2017. باستخدام منهج اختبار *ARDL* المرتبط للنظر في الآثار الطويلة الأجل للراغبين على النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تظهر العلاقة الإيجابية على المدى الطويل والقصير لتراجع النمو الاقتصادي، وكذا أهمية الاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال الإجمالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي الإيجابي، ومن المثير للاهتمام، أن الإنتاج الصناعي أقل أهمية في كولومبيا للتحليل على المدى القصير. تقدم الدراسة التوصيات التي تحتاجها كولومبيا كدولة نامية لزيادة أسهم رأس المال لتعزيز النمو القطاعي وخاصة قطاع الصناعات التحويلية لتحقيق نمو اقتصادي صحي.

**المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية**

**الفرع الأول: مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية**

**الجدول رقم (01): مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية**

أوجه المقارنة	بعض الدراسات السابقة حول موضوع: العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي	
موضوع الدراسة	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية
	تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1990-2016).	علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1970-2005)
هدف الدراسة	محاولة التعريف بتقنيات أشعة الانحدار الذاتي (VAR) في تحليل السلاسل الزمنية. محاولة الكشف عن العلاقة السببية غير أن الأنوية الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وحجم الاستثمارات المعبر عنها بأجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (FBCF) في الاقتصاد الجزائري	تبيان علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي
الدراسة الحالية	دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	وجود علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي وهذا خطأ لان الدولة تمول الاستثمارات الكبرى بغرض زيادة تكوين رأس المال لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي. بالرغم من استقرارية النموذج الذي أكدته دوال الاستجابة وتحليل التباين، حيث انه عند تعرض النموذج إلي صدمة إيجابية أي انحراف معياري في الأخطاء، فانه يؤثر في المدى القصير وسرع
فترة الدراسة	(1990-2017)	(1970-2005)



وجود علاقة عكسية بين إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت والنمو الإقتصادى وهذا خطأ لان الدولة تمول الاستثمارات الكبرى بغرض زيادة تكوين رأس المال لتعزيز التنمية والنمو الإقتصادى. بالرغم من استقرارية النموذج الذى أكدته دوال الاستجابة وتحليل التباين، حيث انه عند تعرض النموذج إلي صدمة إيجابية أي انحراف معياري في الأخطاء، فانه يؤثر في المدى القصير.	تبيان علاقة الاستثمار بالنمو الإقتصادى	السلسلتين الزمنيةتين للنتاج المحلى الإجمالى والتكوين الرأسمالى الثابت غير مستقرتين عند المستوى وهما يحتويان على جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع لكن السلسلتين تستقرين عند أحد مرشح الفروق من الدرجة الأولى	النتيجة المتوصل إليها
أشعة الانحدار الذاتى VAR	دراسة قياسية باستخدام VAR أشعة الانحدار الذاتى	VAR أشعة الانحدار الذاتى	طريقة معالجة الموضوع

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الدراسات السابقة

### الفرع الثانى: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية

#### الجدول رقم (02): مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية

الدراسة الحالية	بعض الدراسات السابقة حول موضوع: العلاقة بين إجمالى تكوين رأس المال الثابت والنمو الإقتصادى		أوجه المقارنة
دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالى تكوين رأس المال الثابت والنمو الإقتصادى في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	الدراسة الثانية تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى وإجمالى تكوين رأس المال الثابت-دراسة مقارنة بين مصر والسعودية	الدراسة الأولى أثر الصادرات على الناتج المحلى الإجمالى لتكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقى	موضوع الدراسة
ان الهدف من هذه الدراسة يتمثل في محاولة معرفة العلاقة التي تربط التكوين الرأسمالى الثابت بالنمو الإقتصادى. معرفة العلاقة السببية بين التكوين الرأسمالى الثابت والنمو الإقتصادى. معرفة قدرة نماذج الإقتصاد القياسى على تفسير العلاقة الإقتصادية بين المتغيرين.	تحديد اتجاه العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى وإجمالى التكوين الرأسمالى الثابت. تقدير العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى وإجمالى التكوين الرأسمالى الثابت. اختبار قدرة نماذج VAR في تحليل السلاسل الزمنية في التنبؤ بحجم الناتج المحلى الإجمالى وكذلك بحجم التكوين الرأسمالى الثابت.	معرفة الاتجاهات الحقيقية لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى. تحديد اتجاهات التأثير لمؤشر الصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى في تموين رأس المال الثابت الذى يؤثر في ميزان المدفوعات.	هدف الدراسة

فترة الدراسة	1990-2017	2015-1995	2016-1980
النتيجة المتوصل إليها	وجود علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي وهذا خطأ لأن الدولة تمول الاستثمارات الكبرى بغرض زيادة تكوين رأس المال لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي. بالرغم من استقرار النموذج الذي أكدته دوال الاستجابة وتحليل التباين، حيث انه عند تعرض النموذج إلي صدمة إيجابية أي انحراف معياري في الأخطاء، فانه يؤثر في المدى القصير وسرع	اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي في مصر غير مستقر في المستور وفي الفرق الأول ومستقر في الفرق الثاني بينما هو مستقر في الفرق الأول في السعودية، بينما كان إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت مستقر في الفرق الأول في الدولتين. اختبار انصب فترات التأخير وفقاً لنموذج VAR تين أنها أربع فترات LAGJ في مصر بينما في فترة واحدة في السعودية. أمكن استخدام النماذج في التنبؤ لمتغيري الدراسة وتمت المقارنة بين التنبؤ بالناتج بين هذه النماذج والتنبؤ المبسط عن الاتجاه العام للسلاسل الزمنية، وتبين أن نماذج var أفضل.	حققت الصادرات ارتفاعاً عدد من سنوات فترة البحث وكان سبب ذلك ارتفاع سعر برميل النفط فضلاً عن ارتفاع كمية النفط المنتجة. ارتفع إجمال رأس المال الثابت بالسعار الجارية في عدد السنوات. تقدم العراق بطلب الانضمام للمنظمة التجارة العالمية. المراحل التكوين الرأس المال الثابت في إقليم كوردستان على المدى البعيد والقريب تعد ذات صفات استراتيجية بعيدة للمتغيرات الاقتصادية.
طريقة معالجة الموضوع	أشعة الانحدار الذاتي VAR	VAR	VAR أشعة الانحدار الذاتي

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الدراسات السابقة

### الفرع الثالث: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

#### الجدول رقم (03): مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

الدراسة الحالية	بعض الدراسات السابقة حول موضوع: العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي		أوجه المقارنة
	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
دراسة قياسية للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)	Capital Formation, Manufacturing Productivity, Government Consumption and Economic Growth in Colombia: An ARDL Bound Testing Approach	Capital Formation and Economic Growth in Nigeria	موضوع الدراسة

<p>إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في محاولة معرفة العلاقة التي تربط التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي.</p> <p>معرفة العلاقة السببية بين التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي.</p> <p>معرفة قدرة نماذج الاقتصاد القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرين.</p>	<p>تحليل آثار تكوين رأس المال الإجمالي، الإنتاج الصناعي والاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي.</p>	<p>الكشف عن تأثير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وقد استخدم الباحث تحليل الاتجاهات واختبارات الاقتصاد القياسي.</p> <p>قدمت الدراسة نموذج لاختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة الطويلة الأجل.</p>	<p><b>هدف الدراسة</b></p>
<p>1990-2017</p>	<p>1981-2017</p>	<p>1980-2016</p>	<p><b>فترة الدراسة</b></p>
<p>وجود علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي وهذا خطأ لان الدولة تمول الاستثمارات الكبرى بغرض زيادة تكوين رأس المال لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي.</p> <p>بالرغم من استقرار النموذج الذي أكدته دوال الاستجابة وتحليل التباين، حيث انه عند تعرض النموذج إلى صدمة إيجابية أي انحراف معياري في الأخطاء، فانه يؤثر في المدى القصير وسرعان ما يعود للتوازن على المدى الطويل إلا أن هذا النموذج غير صالح في فترة الدراسة</p>	<p>ظهور علاقة إيجابية على المدى الطويل والقصير لتراجع النمو الاقتصادي.</p> <p>أهمية الاستهلاك الحكومي وتكوين الراس المال الإجمالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي الإيجابي.</p> <p>الناتج الصناعي اقل أهمية في كولومبيا للتحليل على المدى القصير.</p>	<p>العلاقة الإيجابية على المدى الطويل والقصير لتراجع النمو الاقتصادي، وكذا أهمية الاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال الإجمالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي الإيجابي.</p>	<p><b>النتيجة المتوصل إليها</b></p>
<p>VAR</p>	<p>ARDL</p>	<p>VAR أشعة الانحدار الذاتي</p>	<p><b>طريقة معالجة الموضوع</b></p>

**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على الدراسات السابقة

## خلاصة الفصل الأول:

تختلف أهمية المؤشرات الاقتصادية حسب درجة تأثيرها في مجمل عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية ويعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملاً فعالاً في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى حيث يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار. إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وتم التعرض في هذا الفصل إلى إبراز العلاقة النظرية بين الاستثمار مقاساً بإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي، من خلال التعرض لبعض المفاهيم النظرية للاستثمار وأنواعه وأهم العوامل المؤثرة فيه والنمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له، وستتم في الفصل الموالي محاولة إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجزائر من خلال دراسة قياسية لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني: التحليل القياسي لهياكل

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو

الاقتصاد في الجزائر



**تمهيد:**

بعد أن تم التعرض في الفصل السابق لأهم الأدبيات النظرية والتطبيقية لكل من النمو الاقتصادي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بصفة عامة وشبه مختصرة، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات بدولة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، في محاولة متواضعة منا لوضع نموذج ملائم يلخص هذه العلاقات بالاستعانة بالتحليل القياسي والكمي للبيانات المتوفرة لدينا. سنتعرف بشكل أكثر تفصيلا على درجة هذا التأثير، من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

**المبحث الثاني:** عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

## المبحث الأول: متغيرات وأدوات الدراسة وتحليلها

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمتغيرات الدراسة، وتبسيط الضوء على واقع لكل من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تتبع مسار تطورها من فترة إلى فترة أخرى وفقا للمحطات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة والعالم بصفة عامة.

### المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

هي تلك المشاهدات المأخوذة خلال سنة ومن الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، وهذا ما يحدد حجم العينة المستعملة وهو 27، وتخص هذه العينة المجتمع المتمثل في الدولة الجزائرية ككل، وتشمل هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

أ- **متغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت**: يشمل إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حسب المعطيات البنك الدولي (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا)، تحسينات الأراضي (الأسوار، الخنادق وقنوات تصريف المياه...إلخ) ومشتريات الآلات والمعدات، وإنشاء الطرق والسكك، والمباني التجارية والصناعية.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت يعبر عن الارتفاع الكلي الثابت للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

ب- **متغير النمو الاقتصادي**: لزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛ كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية. والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للمتغيرات المدروسة

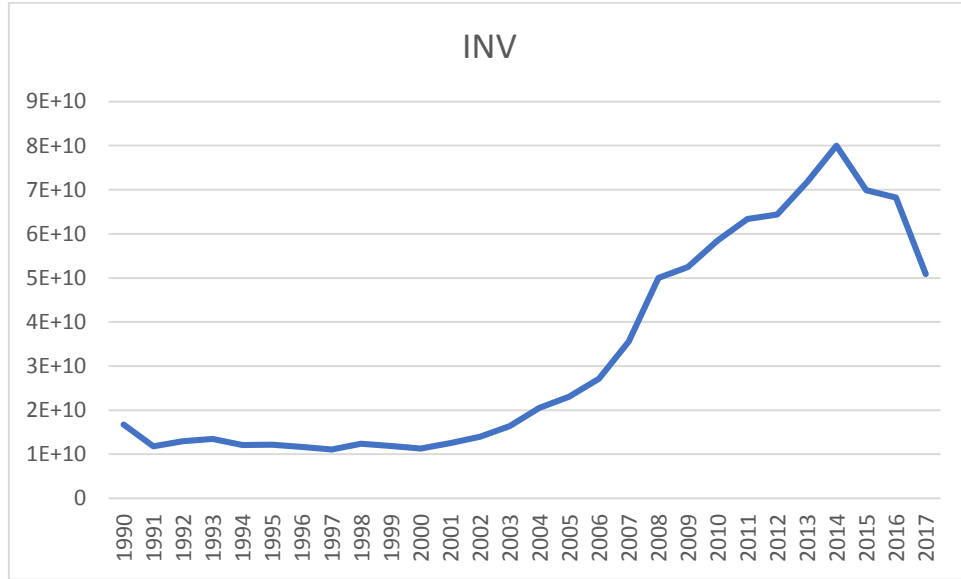
للتعرف على مختلف المراحل المهمة التي مر بها تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الجزائر سنقوم بتحليل المعطيات المعبرة خلال الفترة (1990-2017) مقاسا بالدولار الأمريكي.

أ- **التحليل الاقتصادي لتطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت**: من خلال معطيات البنك الدولي حول إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت من خلال عرض الشكل التالي:

<sup>1</sup> <http://www.sesric.org>

<sup>2</sup> أبو الشريف، مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، مجلة الوعي، العدد 176، مصر 2001.

## الشكل رقم (06): تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (1990-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي

وفقا لجملة الاصطلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أثناء هذه الفترة، من خلال الشكل رقم (06)، يمكن تقسيم مراحل تطور الرأسمالي الثابت في الجزائر إلى:

- **مرحلة (1990 إلى 1994):** شهدت هذه المرحلة اضطرابات في تطور حجم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، نتجت جراء عدة عوامل اقتصادية، تتمثل أهمها في عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، واشتداد أزمة المديونية الخارجية، حيث وصلت حزمة الدين الخارجي لوحدها تمثل أكثر من 82,2% من عوائد الصادرات.<sup>1</sup>

- **مرحلة (1995 إلى 1999):** نتيجة الأزمة التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات والتي تمثلت في أزمة انخفاض أسعار النفط 1986، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية، وكذا أزمة ارتفاع الدين الخارجي، أجبرت الحكومة على طلب إعادة الجدولة للمديونية الجزائرية (1994)، وذلك مقابل القبول بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي وذلك بالتعاقد مع الصندوق النقد الدولي مما أدى إلى حدوث تناقض في معدلات الاستثمار،<sup>2</sup> كما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> أحمد سلامي، العلاقة النسبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970، 2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة ورقلة الجزائر، 2015، ص 56.

<sup>2</sup> محمد بودواية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر (1980، 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 99.



## الجدول رقم (04): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

السنة	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة المئوية %	29,13%	24,87%	22,95%	25,74%	24,39%

Source : <http://data.albankadowali.org/country/algeria>, page consulté le 30/04/2019.

- مرحلة (2000 إلى 2004): شهدت هاته المرحلة ارتفاعا في إجمالي التكوين الرأسمالي

الثابت فمن 13.946.804.858 سنة 2000 إلى 20.493.466.337 سنة 2004،

وهذا راجع إلى بدايات خروج التسعينات، ومواصلة الإصلاحات، واستكمال عملية

الانتقال إلى اقتصاد السوق التي بدأت بها في بداية التسعينات.<sup>3</sup>

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو بداية التوسع في الإنفاق الاستثماري وقد يتجسد الإنفاق

الحكومي خلال هذه المرحلة في إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001، 2004)، يهدف

إلى إنفاق ما يعادل 525 مليار دينار جزائري على مسار 4 سنوات، ثم استثمارها في

النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو مبين في الجدول

التالي: <sup>4</sup>

## جدول رقم (05): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001، 2004).

النسبة المئوية %	المبالغ (مليار دج)	أنشطة البرنامج
8,95	47	دعم الإصلاحات الاقتصادية
12,38	65	دعم النشاط الزراعي
21,52	113	التنمية المحلية
40	210	الأشغال الكبرى
17,14	90	الموارد البشرية

المصدر: روضة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد تخصص

في أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ

210 مليار دج على مدار أربع سنوات أي ما يعادل 40% من إجمالي المبلغ المخصص

<sup>3</sup> راجح حسين، محمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية (1989، 2009)، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، العدد الثاني، الأردن، 2013، ص 431.

<sup>4</sup> روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001، 2014)، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11، 12 مارس 2013، ص 8.

للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات لكل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، حيث أن الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية خلال هذه الفترة قد ساهم في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية، والفضل يعود دائما لارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية، وما نتج عنه من استعادة للتوازنات الداخلية والخارجية والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشك كبير.<sup>1</sup>

- **مرحلة (2005 إلى 2009):** تميزت هذه المرحلة بنمو سريع فمن 23.085.776.860 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 52.464.632.535 دولار أمريكي سنة 2009، وهذا راجع إلى استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن من خلال اطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وهو يعبر عن اشتغال الدولة بالمساهمة في تحسين شروط العيش للمواطنين، والهدف منها هو ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات.<sup>2</sup>

- **مرحلة (2010 إلى 2014):** وصل حجم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت سنة 2014 إلى 80.004.619.069 دولار أمريكي، ويقود هذه النتيجة الحسنة إلى الاستمرار في سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع تطبيقها بداية سنة 2001، من خلال إطلاق برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010، 2014) والذي يعتبر بمثابة برنامج مكمل للبرامج السابقة، ويمكن التماس نتائج هذا البرنامج فيما يلي:<sup>3</sup>

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 642.913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر ما يقارب 1.676.196 منصب عمل؛

<sup>1</sup> أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

<sup>2</sup> روضة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>3</sup> روضة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

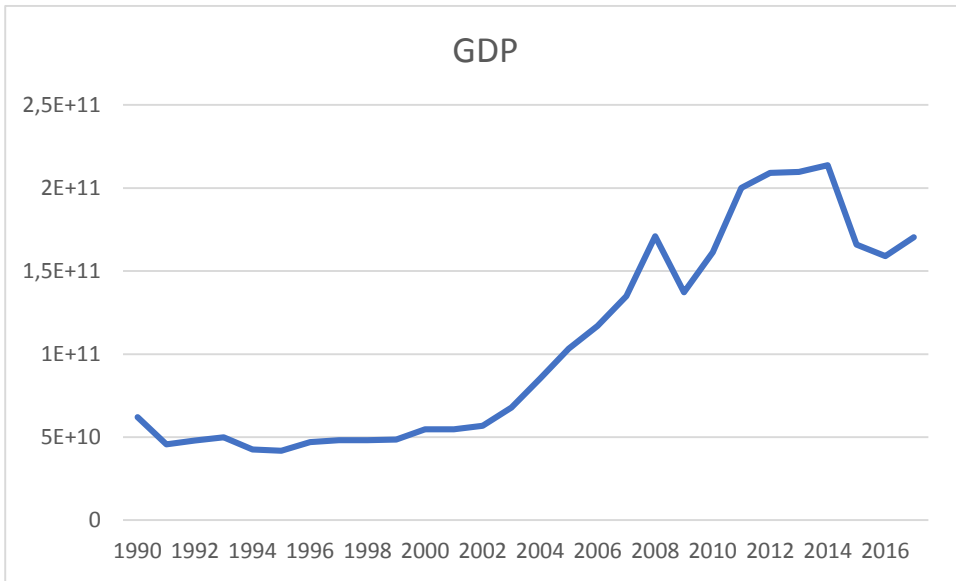
- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة %25,77 حيث بلغت 1,22 مليار دولار سنة 2011 مقابل 0,97 مليار دولار أمريكي سنة 2010؛

- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

- **مرحلة (2015-2017):** في هذه الفترة شرعت الدولة الجزائرية في إنجاز وتطبيق برامج التنمية الخماسي في سنة 2015 وفي انتظار ثماره سنة 2020، إن شاء الله من تطبيق برنامج رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة لتبني المشاريع المهيكلة الكبرى من أجل تهيئة الإقليم وتطوير الاقتصاد الوطني.

ب- **التحليل الاقتصادي لاتجاهات تطور النمو الاقتصادي خلال (1990-2017):** يرتبط هذا المتغير أساسا بمداخل المحروقات من منطلق أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، والشكل التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017):

**الشكل رقم (07):** تطور النمو الاقتصادي



**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم ( )

- **مرحلة (1990 إلى 1995):** بلغ النمو الاقتصادي خلال سنة 1990 إلى 62.048.505.222 ليرتجع سنة 1995 إلى 41.764.291.964 ويعود سبب هذا التراجع إلى تداعيات انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **مرحلة (1996 إلى 2000):** قدر النمو الاقتصادي سنة 1996 إلى 46.941.553.940 دولار ليرتفع بذلك في سنة 2000 إلى 54.790.397.270 دولار وهو مبلغ متواضع قياسا بالإمكانات والموارد المتاحة رغم أنها لم ترتفع ذلك الارتفاع الكبير ويعود سبب ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا.

أما من ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة ومن خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (06) أسفله، نجد أن قطاع المحروقات قد برز على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

**جدول رقم (06):** تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجها (1996-2000)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	3,6%	6,0%	4%	6,1%	4,9%
قطاع خارج المحروقات	3,1%	-1,3%	5,7%	1,7%	0,8%

Source : wold bank, A public expenditure review, report N°36270, Vol 1, 2007, P 24.

- **مرحلة (2001 إلى 2004):** شهدت هذه المرحلة انعاش الاقتصادي الجزائري، حيث تم تسجيل نمو منتظم ارتفع أكثر من أربعة نقاط خلال هذه الفترة، وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعاش مؤسسات القطاع العام والخاص، كما ساهمت القطاعات الأخرى أيضا في النمو الاقتصادي وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا راجع إلى استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي)، كما أن للقطاع الزراعي أيضا دور كبير في النمو الاقتصادي، حيث دقق عام 2003 نسبة النمو قدرت بـ 19,7%، ويعزى هذا التحسن إلى تحسن الظروف المناخية وإلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لانعاش هذا القطاع على وجه الخصوص.<sup>1</sup>

- **مرحلة (2005 إلى 2009):** شهدت ذ النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة انخفاضات متتالية، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو في القطاع المحروقات بفعل تراجع أسعار

<sup>1</sup> مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، ورقة بحثية في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة (2001، 2014)، جامعة سطيف، الجزائر يومي: 11، 12 مارس 2013، ص 15.

المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2007، في حين أن معدلات النمو الخارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا بلغت ذروتها سنة 2009 بـ 9,3% وذلك راجع لما قدمه البرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.<sup>1</sup>

**جدول رقم (07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجها (2005-2000)**

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع المحروقات	5,8%	- 2,5%	- 0,9%	- 2,3%	- 6%
قطاع خارج المحروقات	4,7%	5,6%	6,3%	6,1%	9,3%

*Source : ons, annexe tableaux statistique de 2005 à 2009, P 203.*

- **مرحلة (2010 إلى 2014):** في هذه الفترة نلاحظ وجود تذبذب يشهده النمو الاقتصادي، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو الغير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، بالنظر إلى مساحة القطاعات خارج المحروقات في توليد الثروة، فبالرغم من أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة لتنويع مصادر الدخل، إلا أن نموذج الاقتصاد الريعي الخارجي وليس توسيع قاعدة الإنتاج الداخلية يفرض هيمنته على نمط الأنشطة الاقتصادية المولدة للثروة.<sup>2</sup>

- **مرحلة 2015-2017:** قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتجسيد برنامج سياسة دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، لكن بعد هذه التغييرات على الحكومة توقفت جميع السياسات في انتظار التطورات والتغييرات الجديدة للدولة.

<sup>1</sup> محمد بن عزة، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة (2001، 2014)، جامعة سطيف، الجزائر يومي: 11، 12 مارس 2013، ص ص 17، 18، 21.

<sup>2</sup> زهير عماري، أثر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي، نموذج الانحدار الذاتي VAR للفترة (1980-2013) مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص 117.

## المطلب الثالث: أدوات الدراسة

سيتم التعرض في هذا المطلب إلى أهم الاختبارات للتعرف على استقرارية نموذج الدراسة، ومدى صلاحيته

## الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية

لمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة وضع الخبراء العديد من الاختبارات المهمة لكشف عن السلاسل التي تعتبر هذه الاختبارات مهمة في التحليلات الاقتصادية، ومن بين هذه الاختبارات نتعرض إلى اختبارين الآتين:<sup>1</sup>

أ- اختبار ديكي فولر: لتوضيح استقرارية السلسلة من عدمها ونوع السلسلة غير المستقرة، أي إذا كانت من النوع العشوائي ( $TS$ ) أو من النوع المحدد ( $DS$ )، سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر، وهو من أولى الاختبارات قام به فولر في 1979 وتم تطويره فيما بعد إلى اختبارات موسعة عرفت بـ ( $ADF$ )، ويلزم هذا الاختبار إجراء الانحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول للمتغير التابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة لمغير مستقل، ومن أجل فهم هذه الطريقة لابد من التفريق بين نوعين مثن هذا الاختبار:

- اختبار ديكي فولر البسيط: ويتم إجراء هذا الاختبار في ظل الفرضية ضمنية تتمثل في غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، وفقا للنماذج الثلاث التالية:

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + C + \varepsilon_t$$

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + C + bt + \varepsilon_t$$

- اختبار ديكي فولر المطور: بأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال الدمج الفروقات، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث نماذج التالية:

$$\Delta PIB = \phi_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=1}^p = -j \Delta PIB_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta PIB = \phi_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=1}^p 2\phi_j \Delta PIB_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

$$\Delta PIB = \phi_1 PIB_{t-1} - \sum_{j=1}^p = 2\phi_j \Delta PIB_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais, *économétrie*, 9<sup>ème</sup> édition, Paris, Dunod 2015, PP 249-250.

ب- اختبار فليب بيرون: يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة اللا معلمية لتباين النموذج، لكن يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما أنه يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم إثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها اختبار ديكي فولر العادي أو البسيط، ويقوم هذا الاختبار على 4 مراحل<sup>2</sup>:

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرفقة لها؛

- تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل  $2 = \frac{1}{n} \sum^n = 1e_t^2$ ، حيث تمثل باقي  $e_t$  المقدر؛

- تقدير المعامل الصحيح  $S_t^2$  والمسمى بالتباين الطويل الأجل، والمستخرج من هيكلية التباينات المشتركة للبواقي النموذج السابقة حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{1}{1+t}\right) \frac{1}{n} \sum_t^n = t + 1 e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات المقدره بدلالة عدد المشاهدات الكلية  $n$ .

- حساب إحصائية فليب بيرون (PP):

$$t^k \phi_1 = \sqrt{K} \frac{(\phi_1 - 1)}{C^\circ \phi_1} + \frac{n(k-1)C^\circ \phi_1}{\sqrt{K}}$$

مع:  $K = \frac{d^2}{S_t^2}$  (الذي يساوي الواحد في الحالة التقاربية، إذا كان  $e_t$  يمثل تشويشا أبيضاً).

ثم يتم مقارنة هذه الإحصائيات مع القيم الحرجة لجدول *Mackinnon*.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

من بين الاختبارات التي تقوم عن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية نذكر

منها:

أ- أنجل جرانجر: تقوم هذه على المرور بخطوتين أساسيتين ألا وهما<sup>1</sup>:

<sup>2</sup> دحماني محمد أدريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، (2012، 2013)، ص ص 119، 120.

<sup>1</sup> أحمد سلامي ومحمد شيخي، اختبار العلاقة النسبية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري 1970-2011، مجلة الباحث عدد 13، 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 125.

• تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نصل على معادلة الانحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدر  $\sum_t$  وهي مزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى؛

• اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الآتي:

$$\Delta \sum_t = \alpha + \delta \sum_{t-1} + \Delta \sum_{t-1} + e_t \quad e_t \sim IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية  $(t)$  لمعلمة  $(\sum_{t-1})$  معنوية فإننا نرفض العدمي  $\Delta \sum_t \sim I(1)$  بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرضية البديلة بسكون البواقي أو  $\Delta \sum_t \sim I(0)$  وبالتالي نستنتج بأن المتغيرات للنموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، أو أن العلاقة المقدر في الخطوة الأولى علاقة صحيحة وغير مضللة، أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

ب- اختبار جوهانسن: يتناسب هذا الاختبار مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكامل مشترك فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع إلى المتغير المستقل، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك والتساؤل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن 1988 إجراء اختبار الأثر  $\lambda_{Trace}$   $Trace$  Test حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر  $q$  من المتجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة  $q=r$  ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{Trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

### الفرع الثالث: اختبار السببية

إن تحديد العلاقات النسبية ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا ما (ينتج عنه) يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري للظواهر الاقتصادية كما يمكن القول أن المتغير  $x$  يسبب المتغير  $y$  إذا كانت السلسلة  $x$  تحتوي على المعلومات التي من خلالها

<sup>1</sup> محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 277.



يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة  $y$ ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.<sup>2</sup>

أ- اختبار *Granger*: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى وجود علاقة التغذية *FeedBack*، أو علاقة تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية المراد دراستها، وذلك في حالة وجود سلاسل الزمنية، فمن بين مشاكلها هو وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر الارتباط الذاتي يتم إدراج المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغير مفسر في علاقة السببية المراد دراستها إضافة إلى المتغيرات التفسيرية المؤخرة.

بناء على ما سبق يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي (*VAR*) يصف سلوك المتغيرين  $X$  و  $Y$ ، ويأخذ نموذج  $VAR(p)$  المتمثل لهذين المتغيرين ( $X$  و  $Y$ ) الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} x_t \\ y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_2^1 & b_2^1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ y_{t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-p} \\ y_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \sum x_t \\ \sum y_t \end{pmatrix} \dots (1)$$

من أجل اختبار السببية من  $X_t$  نحو  $Y_t$  أو العكس نلجأ إلى اختبار المعلمات المقدره للنموذج السابق وفق المنوال التالي:<sup>3</sup>

-  $X_t$  لا تسبب  $Y_t$  إذا كانت الفرضية الصفرية التالية المحققة:

$$H_0 = a_1^2 = a_2^2 \dots \dots a_p^2 = 0 \dots (2)$$

-  $Y_t$  لا تسبب  $X_t$  إذا كانت الفرضية الصفرية التالية المحققة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 \dots \dots b_p^1 = 0 \dots (3)$$

ومن أجل إجراء اختبار هذه الفرضيات نتبع هذه الخطوات التالية:<sup>4</sup>

- نقدر  $Y_t$  على القيم الماضية لها فقط، أو بعبارة أخرى نقوم بتقدير النموذج *VAR* المقيد، أي تقدير النظام التالي:

$$\begin{pmatrix} x_t \\ y_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ 0 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ y_{t-1} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ 0 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-p} \\ y_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon x_t \\ \varepsilon y_t \end{pmatrix} \dots (4)$$

<sup>2</sup> محمد شيخي، مرجع سابق، ص 321.

<sup>3</sup> Régis Bourbonnais, *Opcit*, P 292.

<sup>4</sup> أحمد سلامي، اختبار العلاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970، 2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص 40.

يفرض هذا النظام أن:  $\sum_{i=1}^p a_i^2$ ، بمعنى أن المتغير  $X_t$  لا يؤثر على المتغير  $Y_t$ ، ومن ثم نحتفظ بمجموع مربعات البواقي  $\sum \xi_{Yt}^2$ .

من أجل اختيار الفرضيات السابقة، فإنه بإمكاننا اللجوء إلى إحصائية فيشر أو من خلال نسبة أعظم احتمال تقدر النموذج المقيد:

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + \dots (1)$$

أي أن المتغيرة  $y_{2t}$  لا تسبب المتغيرة  $y_{1t}$ ، بعد تقدير النموذج 1، نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي المقيدة ولتكن:  $RSS_1$  نقدر النموذج الحر:

$$y_{1t} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{2t-i} + \sum_{2t} \dots (2)$$

بعد تقدير النموذج 2، نقوم بحساب مجموع مربعات البواقي الحرة ولتكن:  $RSS_2$  نشكل إحصائية فيشر والمعرفة كما يلي:

$$F^c = \frac{RSS_1 - RSS_2 / P}{RSS_2 / T - NP - 1}$$

حيث أن:

$N$ : عدد المتغيرات التي يحتويها النموذج.

$T$ : عدد المشاهدات (حجم العينة).

ثم نقارنها مع  $F$  المجدولة (فإننا نقبل) عند مستوى معنوية 1% أو 5% ودرجة حرية  $P$  للبسط و  $(T-NP-1)$  للمقام.

فإذا كانت  $F_t < F_c$  فإننا نقبل الفرضية البديلة أي المتغيرة  $y_{2t}$  تسبب المتغيرة  $y_{1t}$ ، وفي حالة العكس، أي عندما  $F_t > F_c$  فإن المتغيرة  $y_{2t}$  لا تسبب المتغيرة  $y_{1t}$ ، نكرر نفس الخطوات السابقة

لمعرفة ما إذا كانت المتغيرة  $X_{1t}$  تسبب المتغيرة  $y_{2t}$ .<sup>2</sup>

ب- اختبار سيمس 1980: قام الباحث سيمس بوضع اختبار يختلف نوعاً ما عن اختبار

*Granger* وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية للمتغيرة  $y_{1t}$  بتفسير لقيم

الحالية للمتغيرة  $y_{2t}$ ، فإنه بإمكاننا القول أن المتغيرة  $y_{2t}$  هي سبب للمتغيرة  $y_{1t}$ ، يمكننا

ترجمة ذلك في النموذج الآتي:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p y_{2t+i}^2 + \sum_{1t} \bullet$$

<sup>2</sup> عبدلي ادريس، لعلاي علاوة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية أشعة انحدار الذاتي (1970، 2014)، جامعة بن يوسف بن خدة ص ص 87، 88.

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p y_{1t+i}^2 + \sum_{2t} \bullet$$

- المتغيرة  $X_{1t}$  تسبب المتغيرة  $y_{2t}$ ، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 \dots \dots b_p^1 = 0$$

- لمتغيرة  $y_{2t}$  لا تسبب المتغيرة  $y_{1t}$ ، إذا كانت الفرضية التالية محققة:

$$H_0 = b_1^2 = b_2^2 \dots \dots b_p^2 = 0$$

من أجل القيام باختبار الفرضيات السابقة، فإننا نلجأ إلى استخدام فيشر وذلك باتباع

نفس الخطوات السابقة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبدلي إدريس، لعلالي علاوة، نفس المرجع السابق، ص 89.

## المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لنتائج الدراسة الإحصائية والقياسية ومناقشتها، حيث سيتم التعرض إلى مختلف المراحل ومحاولة نمذجة هذه المتغيرات، وبدوره سيتم تقسيمه إلى مطلبين هما:

- عرض النتائج.

- مناقشة النتائج.

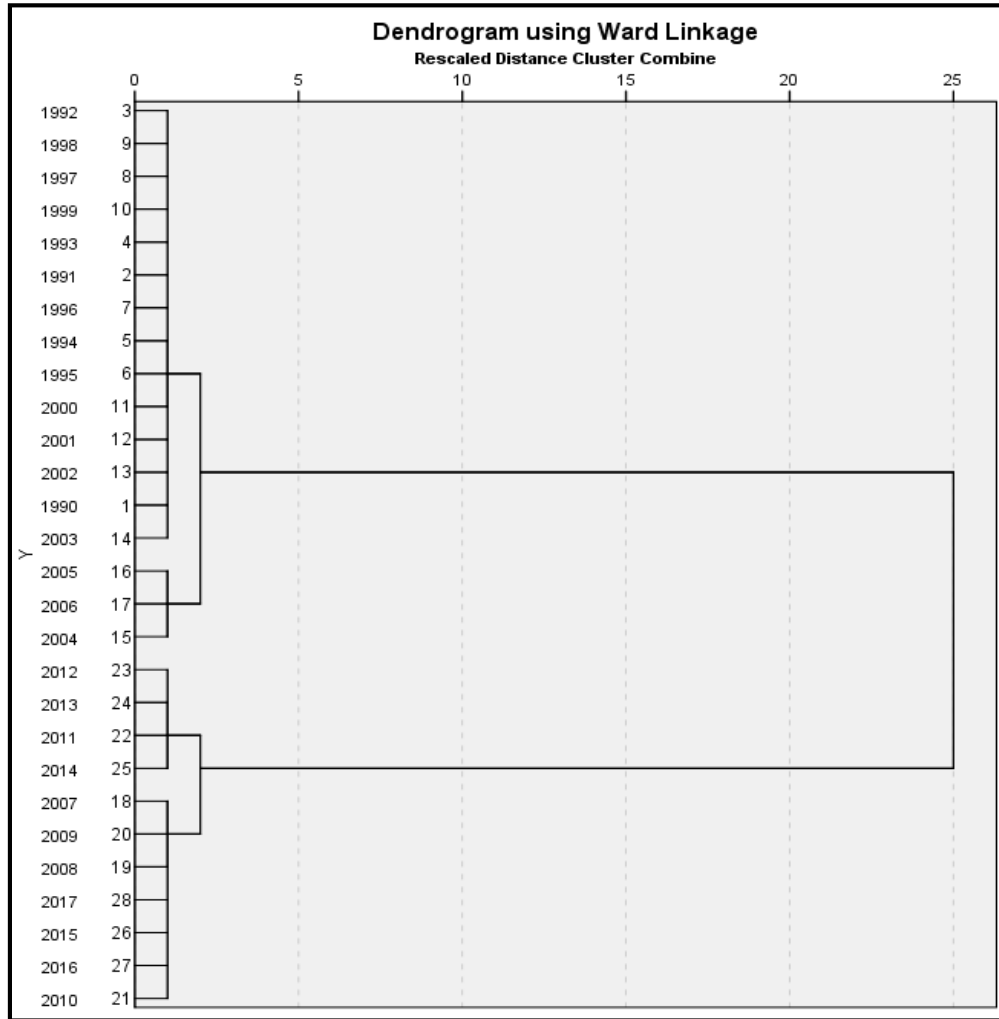
### المطلب الأول: عرض النتائج

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف النتائج والمراحل التفصيلية لكل من الدراسة الإحصائية والقياسية.

#### الفرع الأول: نتائج الدراسة الإحصائية

تم فيها تطبيق التحليل العنقودي الهرمي لرسم مخطط الشجرة الموالي، حيث يتبين من خلاله أن سنوات الدراسة قسمت إلى مجموعتين أساسيتين الأولى كانت من سنة 1990 إلى غاية 2006، قسمت هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين الأولى من سنة 1990 إلى 2003 والثانية من 2004 إلى 2006. أما المجموعة الأساسية الثانية فكانت من سنة 2007 إلى غاية 2017.

#### الشكل رقم (08): مخطط الشجرة



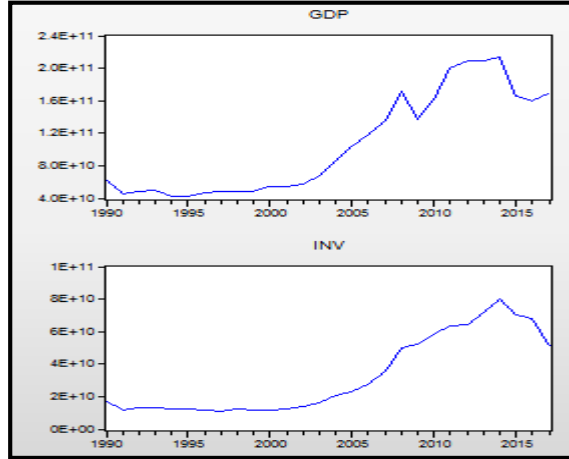
المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج SPSS والملحق رقم 01

## الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية

1-دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية: من خلال هذه الخطوة يتم تحديد النموذج الذي يمكن أن تخضع له متغيرات هذه الدراسة.

1-1) الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال الشكلين البيانيين التاليين يتضح جليا عدم استقرارية السلسلتين الزمنتين عند المستوى.

الشكل رقم (08): الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01

للتحقق من ذلك نقوم بإجراء اختبارات جذر الوحدة.

1-2) اختبارات جذر الوحدة: نستخدم في هذا كل من اختبار ديكي- فولر المطور واختبار

فيليبس-بيرون للسلاسل الأصلية والسلاسل الناتجة عن تطبيق الفرق الأول والثاني للسلاسل الأصلية، والنتائج ملخصة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)

النموذج الأول يحتوي على ثابت واتجاه عام وجذر الوحدة							المتغيرات
<i>Prob</i>	المحسوبة	%10	%5	%1	قيم <i>t</i> والاحتمال	نوع السلسلة	
0.5175	-2.109988	-3.229230	-3.587527	-4.339330	<i>ADF</i>	عند	<i>GDP</i>
0.5175	-2.109988	-3.229230	-3.587527	-4.339330	<i>PP</i>	المستوى	
0.0055	-4.620689	-3.233456	-3.595026	-4.356068	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.0057	-4.610747	-3.233456	-3.595026	-4.356068	<i>PP</i>	الأول	
0.0398	-3.765778	-3.261452	-3.644963	-4.467895	<i>ADF</i>	عند	<i>INV</i>
0.6820	-1.788792	-3.229230	-3.587527	-4.339330	<i>PP</i>	المستوى	
0.9890	-0.209136	-3.238054	-3.603202	-4.374307	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.5639	-2.019668	-3.233456	-3.595026	-4.356068	<i>PP</i>	الأول	
0.9946	-0.092808	-3.268973	-3.658446	-4.498307	<i>ADF</i>	عند الفرق	الثاني
0.0000	-8.575171	-3.238054	-3.603202	-4.374307	<i>PP</i>		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالملحق رقم 02

## الجدول رقم (09): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)

النموذج الثاني يحتوي على ثابت وجذر الوحدة							المتغيرات
<i>Prob</i>	المحسوبة	%10	%5	%1	قيم <i>t</i> والاحتمال	نوع السلسلة	
0.8736	-0.514101	-2.627420	-2.976263	-3.699871	<i>ADF</i>	عند	<i>GDP</i>
0.8736	-0.514101	-2.627420	-2.976263	-3.699871	<i>PP</i>	المستوى	
0.0009	-4.726636	-2.629906	-2.981038	-3.711457	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.0009	-4.721031	-2.629906	-2.981038	-3.711457	<i>PP</i>	الأول	
0.0004	-5.276405	-2.645119	-3.012363	-3.788030	<i>ADF</i>	عند	<i>INV</i>
0.8076	-0.784090	-2.627420	-2.976263	-3.699871	<i>PP</i>	المستوى	
0.1384	-2.451529	-2.629906	-2.981038	-3.711457	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.1192	-2.535093	-2.629906	-2.981038	-3.711457	<i>PP</i>	الأول	
0.0000	-7.673099	-2.632604	-2.986225	-3.724070	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.0000	-7.673099	-2.632604	-2.986225	-3.724070	<i>PP</i>	الثاني	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالملحق رقم 02

## الجدول رقم (10): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (النموذج الثالث)

النموذج الثالث يحتوي على جذر الوحدة فقط							المتغيرات
<i>Prob</i>	المحسوبة	%10	%5	%1	قيم <i>t</i> والاحتمال	نوع السلسلة	
0.8558	0.726014	-1.609571	-1.953858	-2.653401	<i>ADF</i>	عند	<i>GDP</i>
0.8558	0.726014	-1.609571	-1.953858	-2.653401	<i>PP</i>	المستوى	
0.0001	-4.512232	-1.609329	-1.954414	-2.656915	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.0001	-4.515264	-1.609329	-1.954414	-2.656915	<i>PP</i>	الأول	
0.1240	-1.492959	-1.609070	-1.955020	-2.660720	<i>ADF</i>	عند	<i>INV</i>
0.7272	0.168813	-1.609571	-1.953858	-2.653401	<i>PP</i>	المستوى	
0.0762	-1.749472	-1.607456	-1.959071	-2.685718	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.0151	-2.485189	-1.609329	-1.954414	-2.656915	<i>PP</i>	الأول	
0.0000	-7.793103	-1.609070	-1.955020	-2.660720	<i>ADF</i>	عند الفرق	
0.0000	-7.793103	-1.609070	-1.955020	-2.660720	<i>PP</i>	الثاني	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالملحق رقم 02

من خلال الجدول يتبين أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ، حسب كل من اختبار *ADF* و *PP* التي وجدت في جميع النماذج الثلاثة أن القيم الجدولية بالقيمة المطلقة أكبر من القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت *t* بالإضافة إلى قيمة الاحتمال (*Prob*) التي

كانت بدورها أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرارية السلسلة الزمنية، كما أن المتغير  $GDP$  يستقر عند الفرق الأول للنماذج الثلاثة في حين تستقر سلسلة المتغير  $INV$  عند تطبيق الفرق الثاني، حيث أن القيم المحسوبة أغلبها أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة، كما أن قيمة الاحتمال كانت أقل من 5% ومنه قبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرارية السلاسل الزمنية.

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في درجات الاستقرارية، فإنه يمكن تطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي ( $VAR$ ) لكل من المتغير التابع النمو الاقتصادي  $GDP$  والمتغير المستقل إجمالي تكوين رأس المال الثابت  $INV$ .

## 2- الدراسة القياسية للنموذج:

2-1) مراحل تطبيق منهجية أشعة الانحدار الذاتي ( $VAR$ ): يمكن تقدير نموذج  $VAR$

بتطبيق المراحل التالية:

أ- تحديد درجة تأخير النموذج: يتضح جليا أن درجة التأخير المناسبة للنموذج هي الدرجة الثانية (2)، باعتماد أقل قيمة ممكنة لكل المعايير حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): درجة التأخير للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1256.838	NA	1.87e+41	100.7070	100.8045	100.7341
1	-1210.107	82.24597	6.14e+39	97.28857	97.58110	97.36971
2	-1200.617	15.18394*	3.99e+39*	96.84937*	97.33692*	96.98460*
3	-1196.876	5.387918	4.15e+39	96.87004	97.55262	97.05936

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج  $Eviews 9$  والملحق رقم 01

أ- تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي ( $VAR$ ): يمكن كتابة هذا النموذج بالاستعانة بالملحقين رقم 03 و 04 وفق المعادلة التالية:

$$LGDP = 1.09862618167*LGDP(-1) + 0.0169704664701*LGDP(-2) - 0.0126339705813*LINV(-1) - 0.108528470646*LINV(-2) + 0.0318354365327 + \hat{\epsilon}_t$$

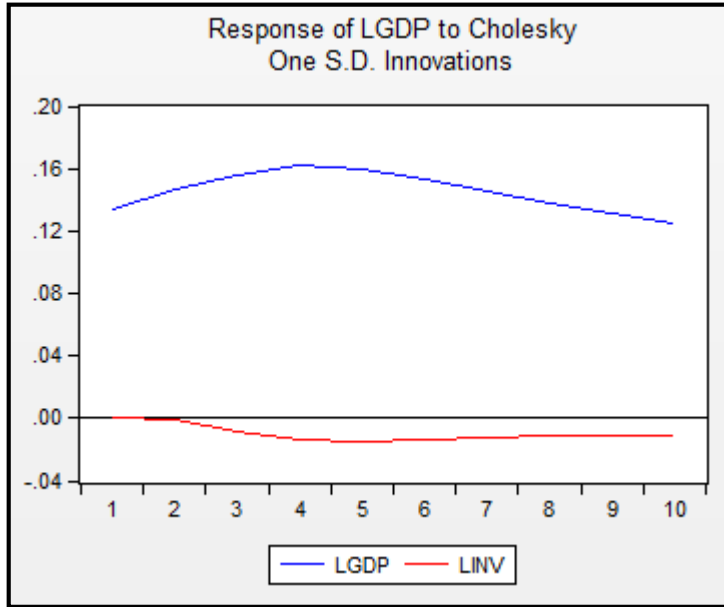
$$R^2 = 95.95 \quad F = 124.69 \quad DW = 1.95$$

## ب- تقييم المعادلة المقدرة للنموذج:

## ❖ الجانب الإحصائي:

- معامل التحديد  $R^2$ : بلغت قيمة معامل التحديد 95.95% أي أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية جدا، حيث أن المتغير التابع مفسر جيدا من قبل المتغيرات المستقلة والقيمة المتبقية 4.05% مفسرة من قبل متغيرات لم تدرج في النموذج.
- دوال الاستجابة: سيتم من خلالها التعرف على مدى تأثر النموذج عند حدوث صدمة على مستوى المتغيرات ومدى امتصاص تلك الصدمة من قبل المتغيرات المستقلة لإرجاع النموذج إلى الاستقرار على المدى البعيد وخاصة كيفية تأثيرها على المتغير التابع النمو الاقتصادي  $GDP$  كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): دوال الاستجابة لنموذج أشعة الانحدار الذاتي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01

- أثر الصدمة على النمو الاقتصادي: من الفترة الأولى حتى الخامسة كانت الصدمة جد قوية، لكن أثرها بدأ بالانخفاض بشكل متباطئ على المدى الطويل وبالتالي العودة إلى نوع من الاستقرار.
- أثر الصدمة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت: الاستجابة كانت منعدمة في الفترة الأولى لتتجه سلبيا وببطء في المدى القصير (من الفترة الثانية إلى الخامسة) ثم ترتفع بشكل بسيط على المدى المتوسط لتستقر في الاتجاه السلبى على المدى الطويل.



- تحليل التباين: من خلال جدول تحليل التباين يتبين أن أي صدمة يتعرض لها النموذج فهي تمس أولاً المتغير التابع ألا وهو النمو الاقتصادي في المرحلة الأولى بنسبة 100% فهي تنتج بصفة أساسية من الصدمات الذاتية لنفس المتغير، حيث أن هذه الصدمة تقوم بتفسير ما قيمته 99.99% من التغيرات الحاصلة على النمو الاقتصادي خلال الفترة الثانية التي تلي فترة حدوث الصدمة وتأخذ هذه النسب في الانخفاض لتصل إلى معدل 99.45% بعد مرور 10 فترات من الصدمة.

أما فيما يخص مساهمة المتغير المستقل في تفسير تغيرات النمو الاقتصادي فيبدأ بالارتفاع وبشكل موازي لانخفاض نسبة مساهمة صدمات المتغير التابع في تفسير نفسها، حيث يساهم إجمالي تكوين رأس المال الثابت في تفسير النمو الاقتصادي بنسبة 0.001% في الفترة الثانية وتستمر في الارتفاع لتصل إلى أن تبلغ أقصى قيمة لها 0.54% في الفترة الأخيرة.

جدول رقم (12): تحليل التباين لنموذج أشعة الانحدار الذاتي

Variance Decomposition of LGDP:			
Period	S.E.	LGDP	LINV
1	0.134129	100.0000	0.000000
2	0.198697	99.99824	0.001762
3	0.252558	99.88350	0.116501
4	0.300414	99.71025	0.289752
5	0.340761	99.59543	0.404566
6	0.373766	99.53649	0.463511
7	0.401028	99.50415	0.495847
8	0.424088	99.48237	0.517631
9	0.443961	99.46563	0.534374
10	0.461264	99.45237	0.547632

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01

❖ الجانب القياسي: يمكننا هذا الجانب من اختبار صلاحية النموذج.

▪ الارتباط الذاتي بين الأخطاء: يتبين من خلال الجدول رقم التالي أن أغلب قيم الاحتمال

أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط

الذاتي بين الأخطاء.

## جدول رقم (13): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Lags	LM-Stat	Prob
1	1.718874	0.7873
2	2.162610	0.7059
3	1.059732	0.9006
4	2.905312	0.5738
5	6.862998	0.1433
6	2.443684	0.6547
7	1.450182	0.8354
8	10.07746	0.0391
9	12.68742	0.0129
10	14.00840	0.0073
11	7.196023	0.1259
12	0.644658	0.9580
13	5.828751	0.2123
14	4.689680	0.3206
15	10.64769	0.0308
16	3.045236	0.5503

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01.

■ **عدم ثبات التباين:** من خلال نتائج الجدول رقم ( ) التالي نلاحظ أن قيمة الاحتمال بلغت 0.1650 وهو أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية عدم التباين التي تؤكد عدم وجود هذه المشكلة.

## جدول رقم (14): اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Chi-sq	df	Prob.
30.62142	24	0.1650

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01.

■ **التوزيع الطبيعي للبيانات:** يتضح من خلال الجدول التالي أن الاحتمال لإحصائية جارك بيرا قدر بـ 0.1752 الأكبر من 5% ومنه قبول فرضية عدم التباين التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

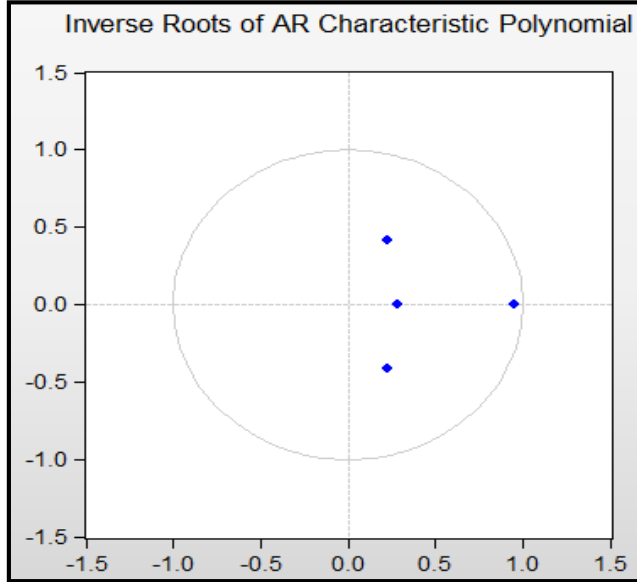
## جدول رقم (15): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.576665	2	0.2757
2	3.762466	2	0.1524
Joint	6.339131	4	0.1752

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01.

▪ **استقرارية النموذج:** للتأكد من استقرارية هذا النموذج يتم رسم الجذور المقلوبة، كما هو موضح في الشكل الموالي، حيث كانت كل الجذور الممثلة بالنقاط تقع داخل الدائرة وبالتالي فالنموذج مستقر.

الشكل رقم (10): الجذور المقلوبة للنموذج



المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01.

كما يؤكد ذلك أيضا الجدول الموالي (جدول الجذور المقلوبة) لأن جميع القيم محصورة

بين [-1,1].

جدول رقم (17): الجذور المقلوبة للنموذج

Root	Modulus
0.952026	0.952026
0.229352 - 0.412405i	0.471890
0.229352 + 0.412405i	0.471890
0.287364	0.287364

No root lies outside the unit circle.  
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01.

❖ **الجانب الاقتصادي:** من خلاله تتم دراسة اتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج، وحسب المعادلة المقدرة والملحق رقم 04 تبين وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي *GDP* وتأخير الأول والثاني، فيما كانت العلاقة عكسية بينه وبين التأخيرين الأول والثاني لإجمالي تكوين رأس المال الثابت *INV*، وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

### المطلب الثاني: مناقشة النتائج

سيتم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في كل من الدراسة الإحصائية والقياسية، من خلال هذا المطلب بنوع من التفصيل.

#### 1- تحليل وتفسير نتائج الدراسة الإحصائية:

من خلال التحليل العنقودي تبين تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين هما فترة ما قبل سنة 2007 وما بعدها، قسمت الفترة الأولى بدورها إلى مجموعتين فرعيتين، كانت الأولى من سنة 1990 إلى 2003 وضمت كل من برامج التثبيت الاقتصادي الثاني والثالث (1990-1995)، بالإضافة إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001، في حين المجموعة الفرعية الثانية جسدت برنامج سياسة دعم النمو.

أما الفترة الثانية خلال وبعد سنة 2007، فقد ضمت برنامج التنمية الخماسي وجزءا لازل في طور الإنجاز شرع فيه سنة 2015 وفي انتظار ثماره سنة 2020 إن شاء الله من تطبيق برنامج رئيس الجمهورية سابقا عبد العزيز بوتفليقة لتبني المشاريع المهيكلة الكبرى من أجل تهيئة الإقليم وتطوير الاقتصاد الوطني.

#### 2- تحليل وتفسير نتائج الدراسة القياسية:

من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تبين الاختلاف في درجات الاستقرارية، مما دفعنا إلى تبني نموذج أشعة الانحدار الذاتي (*VAR*)، وتفسير اختلاف درجات استقرارية السلاسل الزمنية المتمثلة في النمو الاقتصادي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذه الفترة هو كون كل منها متغيرات اقتصادية بعيدة عن التأثير الخارجي.

تمت عملية التقدير واختبار النموذج الذي قبل من الناحية الإحصائية والقياسية ولأسف رفض من الناحية الاقتصادية، حيث أن العلاقة العكسية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي تعني أن كل زيادة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت تخفض من النمو الاقتصادي، وهذا خطأ لأن الدولة تمول الاستثمارات الكبرى بغرض زيادة تكوين رأس المال الثابت لتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي للبلد وليس العكس.

بالرغم من استقرارية النموذج الذي أكدته دوال الاستجابة وتحليل التباين حيث أنه عند تعرض النموذج لأي صدمة إيجابية أي انحراف معياري في الأخطاء، فإنه يتأثر في المدى القصير وسرعان ما يعود للتوازن على المدى الطويل إلا أن هذا النموذج غير صالح في فترة هذه الدراسة.

السببية: يمكن من خلال هذا الاختبار معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات بغض النظر عن درجة التأخير

### جدول رقم (18): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/24/19 Time: 18:15			
Sample: 1990 2017			
Lags: 7			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause GDP	21	6.11649	0.0211
GDP does not Granger Cause INV		1.86849	0.2319

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة ببرنامج *Eviews 9* والملحق رقم 01

من خلال نتائج الجدول يتبين تسبب إجمالي تكوين رأس المال الثابت *INV* في النمو الاقتصادي *GDP* لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.0211 وهي أقل من 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة، في حين عند اختبار العلاقة العكسية فقد تم قبول فرضية العدم أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب إجمالي تكوين رأس المال الثابت لأن قيمة الاحتمال أكبر من 5% حيث قدرت بـ 0.2319 وهاتان النتيجةتان تتوافقان مع النظرية الاقتصادية.

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تمت الدراسة الإحصائية والقياسية للمتغيرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك بما وفرته قاعدة بيانات مأخوذة من كل من موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وباستخدام مختلف البرامج المساعدة والأساليب الإحصائية (التحليل العنقودي) والقياسية، تمت دراسة مختلف المراحل، المشاريع والمخططات التنموية التي اتبعتها الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره في فترة هذه الدراسة، بالإضافة إلى وضع نموذج قياسي يمكن أن يعكس العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والطويل لكن للأسف لم يتم قبولها من الناحية الاقتصادية، كما تبين لنا استقرار هذا النموذج بالرغم من أن أي صدمة قد تحدث في أي متغير بدورها ستؤثر بشكل مباشر على النموذج ككل في المدى القصير وتعاود الرجوع إلى الوضع التوازني على المدى الطويل.

غائبة



## خاتمة:

لاقت العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتجريبية بالعديد من الدراسات، وتمثل هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار معبرا عنه بأجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وللوقوف على اهم محاور الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين متكاملين فيما بينهما ويغطيان اهم جوانب الدراسة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى التحليل النظري لعلاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي وفي المبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم أساسية حول الاستثمار والمبحث الثاني إلى فاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي أما المبحث الثالث تطرقنا للدراسات السابقة، بينا خصصنا الفصل الثاني إلى الراسة التطبيقية، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني إلى الدراسة القياسية باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي *var* وبعد هذا الطرح والتحليل الذي قمنا به تمكنا من الخروج بالنتائج التالية:

- رغم تنوع التعاريف الاستثمار إلا أنها تصب في معنى واحد وهو الحصول على سلع التجهيز والمعدات التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- من اهم محددات الاستثمار، سعر الفائدة، التكلفة الحدية للاستثمار، التطور التكنولوجي، مستوى الدخل.
- أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- يقاس النمو الاقتصادي من خلال ثلاث معايير، معايير الدخل، معايير اجتماعية، وأخرى هيكلية.
- من نظريات النمو الاقتصادي، النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية.
- على الرغم من الجهود الإنمائية المبذولة في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري إلا انه مازال يعتمد على مورد رئيسي وحيد وهو النفط.
- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة، ما تطلب حساب الفرق الأول للنماذج الثلاثة، بينما أكدت النتائج على عدم وجود جذر الوحدة بالنسبة للمتغير المستقل إلا وهو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت *inv* وبالتالي استقراره السلاسل الزمنية.
- أشارت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين كلا المتغيرين.



- أكدت نتائج تحليل الاستجابة من الفترة الأولى حتى الخامسة على الصدمة جد قوية على المتغير التابع، لكن أثرها بدا بالانخفاض بشكل متباطئ على المدى الطويل وبالتالي العودة إلى نوع من الاستقرار.
- بينما الاستجابة كانت منعدمة على المتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الفترة الأولى لتتجه سلبا وببطء في المدى القصير من الفترة الثانية إلى الفترة الخامسة، ثم ترتفع بشكل بسيط على المدى المتوسط لتستقر في الاتجاه السلبي على المدى الطويل.
- من خلال تحليل التباين يتبين أن أي صدمة يتعرض لها النموذج فهي تمس أولا المتغير التابع إلا وهو النمو الاقتصادي في المرحلة الأولى بنسبة 100 %، وتأخذ هذه النسبة بالانخفاض بعد مرور 10 فترات من الصدمة.
- بالإضافة إلى أن النتائج أكدت على أن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت  $inv$  تسبب في النمو الاقتصادي  $gdp$ ، في حين عند اختبار العلاقة العكسية فقد تأكد أن النمو الاقتصادي لا يسبب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وهاتان النتيجتان تتوافقان مع النظرية الاقتصادية.
- أما في اختبار عدم ثبات التباين تأكد النتائج بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالإضافة إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

### التوصيات

- من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني وذلك بتشجيع الاستثمارات المنتجة بما يعود على الدولة بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية؛
- تشجيع الاستثمارات في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، وذلك من التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية؛
- محاولة الاستفادة من الإيرادات الطاقوية واستغلال ذلك في التعجيل من الإصلاحات؛
- محاولة تطبيق القوانين الاقتصادية على أرض الواقع.

# قائمة المصادر والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً. باللغة العربية:

#### • الكتب:

1. أشواق بن قدور: **تطور النظام المالي للنمو الاقتصادي**، ط1، دار الـراية للنشر والتوزيع، 2013.
2. إيمان عطية ناصف: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.
3. حسني علي خريوش وآخرون: **الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 1999.
4. حسين عمر: **النظريات الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (د.ت).
5. سلمان مصطفى وحسام داود: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
6. السيد محمد احمد البيرتي وعلي عبد الوهاب نجا: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنش والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
7. طلال البابا: **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.
8. عبد الرحمان إسماعيل حربي عريقات: **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، (د.ب).
9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997.
10. عبد الله خبابة: **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
11. عمر صخري: **مبادئ الاقتصاد الرياضي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
12. قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية والمفهوم والتطبيق**، ط2، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2002.
13. كامل علي رشيد التل: **أثر التعليم على النمو الاقتصادي**، حالة الأردن، جامعة اليرموك، 1991.
14. لسيد محمد احمد البيرتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق.
15. محمد الشريف إيمان: **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكمية**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
16. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
17. محمد صالح، تركي القريشي: **عالم اقتصاد التنمية**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
18. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد عطية ناصف: **التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2000.
19. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي: **التنمية الاقتصادية، مفهوما، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
20. محمد ناجي حسن خليفة: **النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.
21. محمود منسي الوادي وآخرون: **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2010.
22. مدحت القريشي: **تطور الفكر الاقتصادي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

23. معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
24. منير إبراهيم الهندي: الإدارة المالية-مندخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط4، 1999.
25. نعمة الله نجيب إبراهيم: أسس علم الاقتصاد، كلية التجارة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006.
26. هناء محمد: التخطيط والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1998.

#### • الأطروحات والمذكرات والرسائل:

1. التل محمد قاسم: التكاملية الاستثمارات والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2002.
2. رديم حسين، محمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية (1989، 2009)، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، العدد الثاني، الأردن، 2013.
3. عبد الحكيم سعيد: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر (1974-1999)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
4. عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.
5. عبدلي إدريس، لعلالي علاوة، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية أشعة انحدار الذاتي (1970، 2014)، جامعة بن يوسف بن خدة.
6. محمد بودواية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر (1980، 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
7. محمد لموتي: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية واقتصادية للفترة (1970-2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
8. مهري عبد المالك: دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2012/2013.
9. وعيل ميلود: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية)، دراسة مقارنة 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2014.

#### • المجالات والدوريات:

1. أبو الشريف، مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، مجلة الوعي، العدد 176، مصر 2001.
2. أحمد سلامي ومحمد شيخي، اختبار العلاقة النسبية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري 1970-2011، مجلة الباحث عدد 13، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2013.

3. أحمد سلامي، اختبار العلاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970، 2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.
4. أحمد سلامي، العلاقة النسبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1970، 2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة ورقلة الجزائر، 2015.
5. البشير عبد الكريم: تقديم دالة الاستثمار الكلية-حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
6. روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001، 2014)، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 11، 12 مارس 2013.
7. صليحة مفاوسي وهند جمعوني: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009.
8. محمد بن عزة، آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة (2001، 2014)، جامعة سطيف، الجزائر يومي: 11، 12 مارس 2013.
9. مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، ورقة بحثية في إطار أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة (2001، 2014)، جامعة سطيف، الجزائر يومي: 11، 12 مارس 2013.

#### ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Arrous.J, **Les théores de la croissance**, édition du seuil, Paris, 1999.
2. Djuatie E: **management des projets technique d'évaluation- analyse, chis et planification**, harmattan immoral, paris, France, 2004.
3. Jean. Longatte et pascal. Van Hove, **économie générale**, édition7, Dunod, paris, 2003.
4. Régis Bourbonnais, **économétrie**, 9<sup>ème</sup> édition, Paris, Dunod, 2015.
5. Todaro M P and smith S C: **economic development**, Addison-Wesley edition, 2012.

#### مواقع الأنترنت:

- <http://www.sesric.org>

الملاحق



الملحق رقم (01): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للفترة (1990-2017)

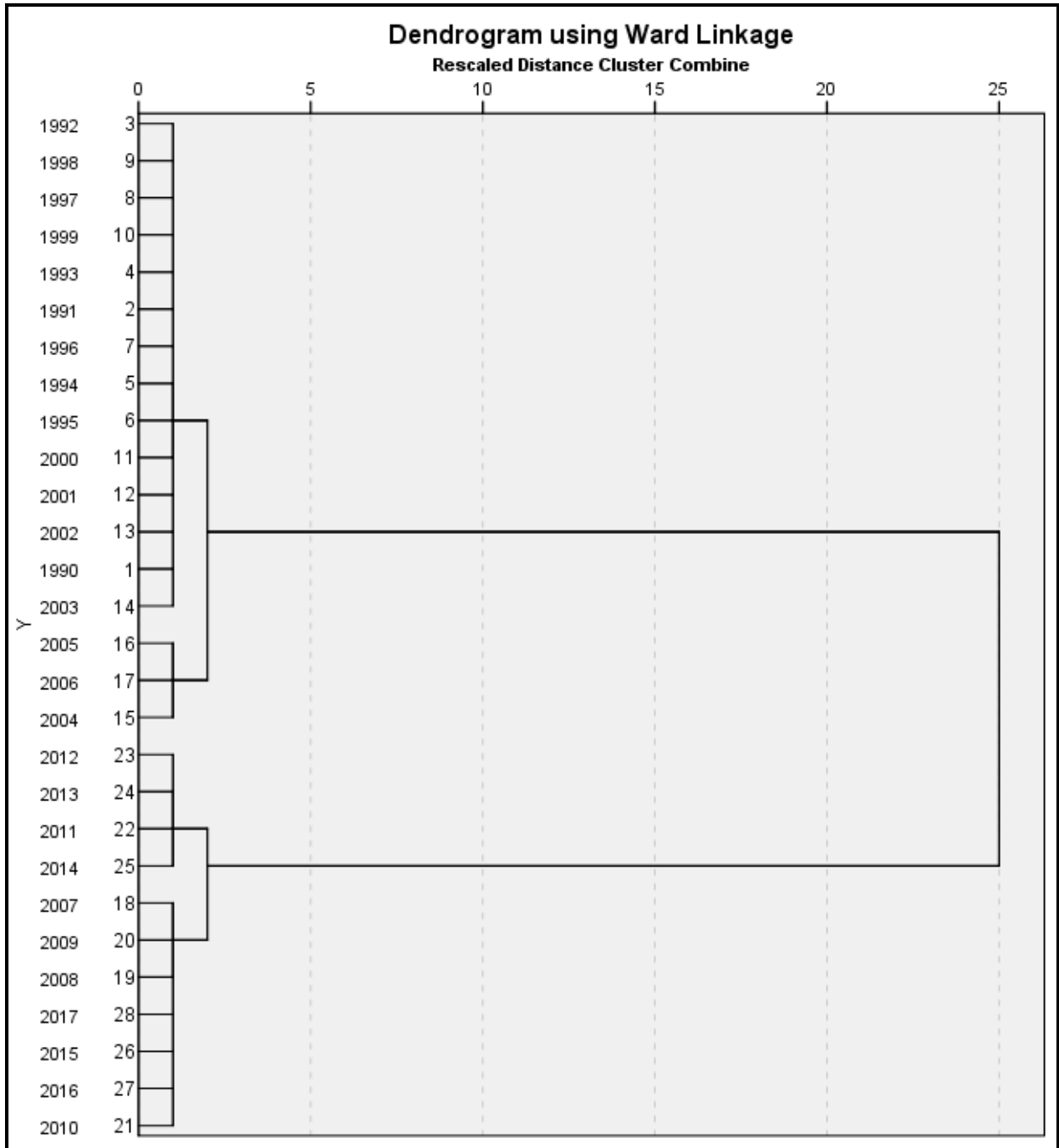
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	السنوات
16733646048	1990
11822659990	1991
12996886371	1992
13488969308	1993
12082489429	1994
12168768699	1995
11678752450	1996
11057583661	1997
12407428954	1998
11863469222	1999
11329108720	2000
12503561726	2001
13946804858	2002
16346850897	2003
20493466337	2004
23085776860	2005
27110117796	2006
35532387429	2007
49987662785	2008
52464632535	2009
58491145490	2010
63345761217	2011
64388309740	2012
71702269674	2013
80004619069	2014
69932650653	2015
68230357144	2016
50897885071	2017

الملحق رقم (02): تطور النمو الاقتصادي للفترة (1990-2017)

السنوات	تطور النمو الاقتصادي
1990	62048505222,34
1991	45715676428,28
1992	48003133347,00
1993	49945585165,79
1994	42543177031,17
1995	41764291963,85
1996	46941553939,56
1997	48177570299,10
1998	48187781711,03
1999	48640665894,84
2000	54790397270,34
2001	54744699625,53
2002	56760360207,27
2003	67863851801,75
2004	85332517670,88
2005	103198216722,39
2006	117027277898,01
2007	134977087734,01
2008	171000691877,71
2009	137211008419,43
2010	161207304774,94
2011	200019103013,00
2012	209059081828,26
2013	209755003250,66
2014	213809978238,75
2015	165874275964,56
2016	159049145187,21
2017	170370785330,55

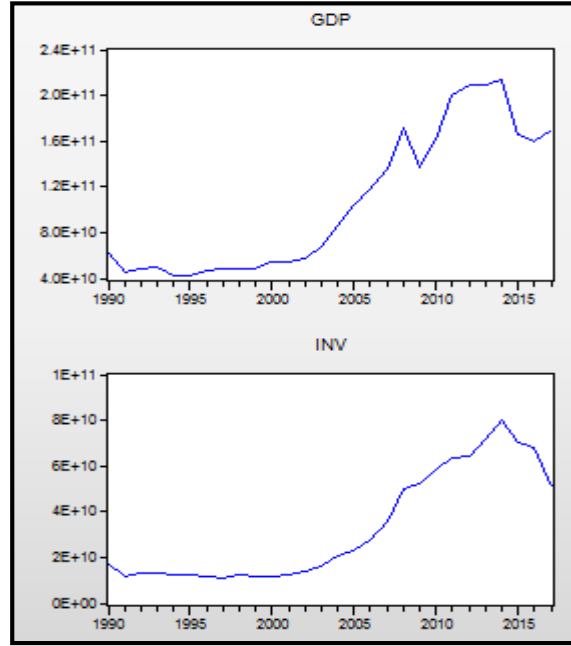


الملحق رقم (1-2) : مخطط الشجرة



المصدر: من إعداد الطالبين بالإستعانة ببرنامج SPSS والملحق رقم 01

الملحق رقم (02): الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية

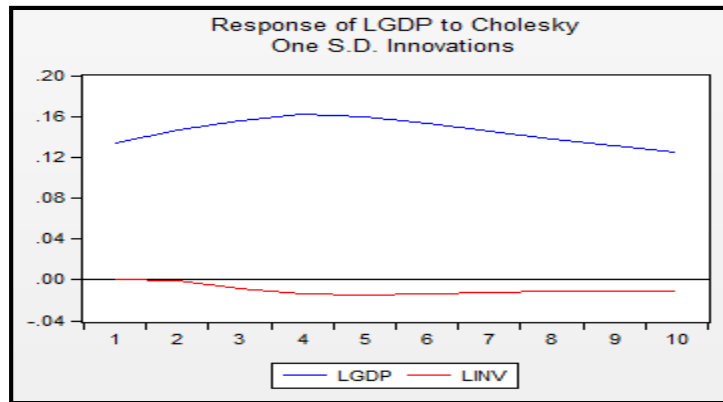


الملحق رقم (03): درجة التأخير للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1256.838	NA	1.87e+41	100.7070	100.8045	100.7341
1	-1210.107	82.24597	6.14e+39	97.28857	97.58110	97.36971
* 2	-1200.617	15.18394*	3.99e+39*	96.84937*	97.33692*	96.98460*
3	-1196.876	5.387918	4.15e+39	96.87004	97.55262	97.05936

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (04): دوال الاستجابة لنموذج أشعة الانحدار الذاتي



الملحق رقم (05): تحليل التباين لنموذج أشعة الانحدار الذاتي

Variance Decomposition of LGDP:			
Period	S.E.	LGDP	LINV
1	0.134129	100.0000	0.000000
2	0.198697	99.99824	0.001762
3	0.252558	99.88350	0.116501
4	0.300414	99.71025	0.289752
5	0.340761	99.59543	0.404566
6	0.373766	99.53649	0.463511
7	0.401028	99.50415	0.495847
8	0.424088	99.48237	0.517631
9	0.443961	99.46563	0.534374
10	0.461264	99.45237	0.547632

الملحق رقم (06): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Lags	LM-Stat	Prob
1	1.718874	0.7873
2	2.162610	0.7059
3	1.059732	0.9006
4	2.905312	0.5738
5	6.862998	0.1433
6	2.443684	0.6547
7	1.450182	0.8354
8	10.07746	0.0391
9	12.68742	0.0129
10	14.00840	0.0073
11	7.196023	0.1259
12	0.644658	0.9580
13	5.828751	0.2123
14	4.689680	0.3206
15	10.64769	0.0308
16	3.045236	0.5503

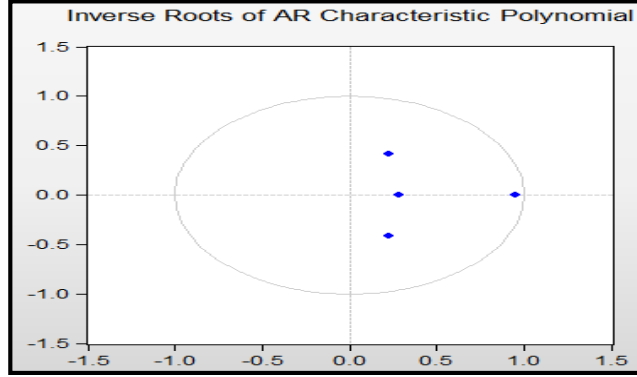
الملحق رقم (07): اختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Chi-sq	df	Prob.
30.62142	24	0.1650

الملحق رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.576665	2	0.2757
2	3.762466	2	0.1524
Joint	6.339131	4	0.1752

الملحق رقم (09): الجذور المقلوبة للنموذج



الملحق رقم (09): الجذور المقلوبة للنموذج

Root	Modulus
0.952026	0.952026
0.229352 - 0.412405i	0.471890
0.229352 + 0.412405i	0.471890
0.287364	0.287364

No root lies outside the unit circle.  
VAR satisfies the stability condition.

الملحق رقم (10): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/24/19 Time: 18:15			
Sample: 1990 2017			
Lags: 7			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause GDP	21	6.11649	0.0211
GDP does not Granger Cause INV		1.86849	0.2319